

۸۴/۴۲
کتابخانه

۲۸۴
۴۱۰۶۶۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب (تکلیف و تکلیف) فی شرح منة الفصلی

مؤلف: ابراهیم بن محمد طبری

مترجم:

شماره قفسه: ۲۸۴


۴۱۰۶۶۸

جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب

۸۳/۴/۲۲
برگشت از مرید

۲۸۴
—————
۴۱۰۶۶۸


۸
۱
۱
۸
۸
۳
۵
۶
۸
۷
۶
۱
۱۱
۸۱
۸۱
۳۱
۵۱
۵۱
۸۱
۷۱
۶۱
۵۱
۱۸
۲۸
۳۸


کتابخانه مجلس شورای اسلامی	 جمهوری اسلامی ایران
کتاب (تکملة و تلخیص) فقه العبد فی شرح منیه	شماره ثبت کتاب
مؤلف: ابراهیم بن محمد حلبی	۴۱۰۶۶۸
مترجم:	شماره قفسه
۲۸۴	

۸۳/۴/۲۲
برگشتن از مرقد

۲۸۴

۴۱۰۶۶۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب (تکمله و تفسیر غنیة المحتل فی شرح منية المصلی)	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف ابراهیم بن محمد حلبی	شماره ثبت کتاب
مترجم	۴۱۰۶۶۸
شماره قفسه ۲۸۴	

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب غنیة المحتل فی شرح منية المصلی تکمله و تفسیر	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف ابراهیم حلبی	شماره ثبت کتاب
موضوع	۴۱۰۶۶۸
شماره اختصاصی (۲۸۴) از کتب اهدائی: کرم زاده	

۱۸۴۲

(33)
33
in

صاحب وقاتل مناجين اترك

كتاب طبعي

قيدت

٢

قد اتمم عليه والده علمه

من الصلوة الشراعية والصلوة والصلوة والصلوة

فصل في حكمه فصل في حكمه فصل في حكمه فصل في حكمه



فصل في حكمه فصل في حكمه فصل في حكمه فصل في حكمه

فصل في حكمه فصل في حكمه فصل في حكمه فصل في حكمه

فصل في حكمه فصل في حكمه فصل في حكمه فصل في حكمه

فصل في حكمه فصل في حكمه فصل في حكمه فصل في حكمه

فصل في حكمه فصل في حكمه فصل في حكمه فصل في حكمه

[illegible]

١٦٥
 هذا هو وصف الجبل المختار في علمه العظيم والتجديد فضل الله تعالى وهو باللسان
 به والتميز يكون باللسان والجنان والادراك كن في مقامه الذي شانه
 في هذا الكون من غير ما هو في غيره وفيه الاختيار في جميع المراتب
 يقال مدحت ربنا على ما هو في غيره وفيه الاختيار في جميع المراتب

7

فان قلت لم يقص الصلوة من بين
سائر العبادات كحضور القلب
فان الصوم والحق والركعة مقبول
والصلاة لم يحذف القلب منها قلت
الصلوة عبارة عن التعاضع و
الذكر والتمسك وعرض الحاشية
للذات العالمين وذلك انما يحصل
ازالة القلب خاضعا لها يشبه
غير العادة

من الصلوات الخمس
في الصلاة الأولى
قال الله تعالى
يا أيها الذين آمنوا
إذا قرأ القرآن فاستمعوا له
أن يسمعه تذكرون
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ نَامَ بسلامة
وَقَدْ كَفَّرَ بِمَا كَانَ يَكْفِرُ بِهِ
فِي حَيَاتِهِ وَنَامَ عَلَى عِلَّةٍ
يَعْلَمُ أَنَّهَا تَحْتَضِرُهُ الْمَلَائِكَةُ
وَالْجَنُّ وَالنَّاسُ كُلٌّ مِمَّنْ
يَسْمَعُونَ مَا يَقُولُ وَأَنَّ اللَّهَ
يُعَلِّمُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي
مَنْ يُهَادِي

براد الصلوة الذي يمتد له
الحاجة إليها لوجود أكثر الساعات
التي تنقلها بالصلوة وتفتقر إلى معرفة

٧
واما اصحاب الاله فان الاله
قد اجتمع في بدن رسول الله
عليه السلام في خلقه ما لم يخلق
ولا يخلق ولا يخلق ولا يخلق
اجسادا وانما هو كمال
الخلق في كل شيء
امير المؤمنين
فان اجتمع في بدن
عليه السلام كمال
الخلق في كل شيء
فان اجتمع في بدن
عليه السلام كمال
الخلق في كل شيء

۵۰

ہیں

ف

قد امرت بفتحهم فماتوا

فشرقا قايما وقال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة
 فعلت رواه البخاري وهو ابن عمر كذا قال علي بن ابي طالب
 وشور ونحو قيام بركته وله التوراة وقال حديث من
 ومن الاكابر يصل على الوضوء بسبعة بضم السين اي ناقلة او
 عقبة نافذة ولا ركعتين لقول علي السلام ما من مسلم يتوضا في
 وضوء ثم يقف فيصلي ركعتين مقبلا او معبرا بقلبه ودجوه
 الا وجهه للجنة الا ان يكون الوضوء وقت مكره فان لا يصل الا
 في المكره او في من فعل المذنب ومن الادب ان يتوضا على الوضوء
 لما ثبت على الوضوء كل صلاة ومعلوم من حاله انه لم يكن يحول في كل
 ما يابوقت ومن الادب ايضا استصحاب النية الى اخر الوضوء وتأخر ما في
 العين وفي الخلاصة يجب اتصال الماء اليه وتجاذبه جرد الوجه واليد
 والرجلين يستيقن غسلها وتطيل القرع وحفظ ثيابه من التقاط
 واما بيان التمام فما يحرم او يكره وقوله فقد راجع الى بيان اذا لا
 من تقديره بل هو قائل ان لا يستقبل القبلة وما عطف عليه وقوله وقت
 وقت الاستنجاء وقع سره والوضوء وقت فضا الحاجة لا قد
 تقوم ان تترك استقبال القبلة وقت الاستنجاء ادب واما المنهي استقبال
 وقت البول والتخلى فانه مكره كراهة سواء كان في العورة او في
 البياض الا في وقت فله على السلام اذا اتمم الغسل فلا يستقبل القبلة
 ولا استدبرها وكره ايضا ان يمكس الصغير بعض الحاجة نحوها

المنهي

وقالوا بكم ان يدرككم في النوم وغيبوه الى القبلة والمصنف اوكب الفقه
 القادر على مكانه موقع على المحاذات وكذا بكم ان يستقبل بالبول
 او الغائط على الشمس والقمر كذا فيهما اي يمين عظيمين مؤاية الله
 وان يستقبل الوجه بالبول لئلا يجمع عليه الوضوء ولا يكتف عورة
 عند احد فاما كسرها عوام والاستنجاء افضل بالماء ان اسكن الاستنجاء
 به من غير كسرها عند احد فان لم يكن ذلك يكتفى بالاستنجاء بالاجزاء او يجرى
 عليه ان يكتفى بالاجزاء ولا يتركب الختم والتقييد بقوله اذا لم تكن الحاجة
 الكفوف قدر الدرهم لا ينبغي ان يدخل بغيره وهو انما كانه كذا
 من قدر الدرهم يحرم الكسوف بل لا يجوز الكسوف عند احد اصلا لانه
 حرام بغيره وفيه نزاع بين العلماء اذا لم يكن ذلكها غير كسوف قال
 البرزقي ومن لا يجوز استنجاء تركه يعني الاستنجاء ولو على شقاه من لان
 التهي واجه على الاموحة استوجب النهي الا زمان ولم يقتض الامر
 التكرار وقلا فخر خان قال ان كسرها كسرها بغيره فاستا وان لا
 يستنجى بغيره اليمنى لقوله على الصلاة والسلام اذا شرب احدكم فلا
 يستنشق الا ناء واذا في الخلاء فلا يستنشق بغيره ولا يستنجى
 بغيره ولا يستنجى بمطعم ولا بيوعة ولا يعظم لتعلم على القرع
 والسلام الاستنجاء بالقرع لا يعظم فانه اذا اخذ القرع
 من يمينه واذا افقى عن الاستنجاء بغيره يمينه فانه الذي اولى
 باليمين ولا يعلق الادب قياسا على نداء من يمينه بل هو لا يعلق اليق

١٢

نظره

ماله يقول لغصوب الشهوة وذكر الاستحسان بالزواج في الشهوة
 التي لا تجامع مثل ما يجب في الفصل في الإيلاج اوله قوله والصحيح عدم
 الوجوب وكذا يغيب الاعتسالم لما يقضى بالناس بالاجماع ومن استيقظ
 من زمانه فوجد على قرائنه او توبه او تحذره وهو يذكر الاختلاف فان المشقة
 مستترة لا بد ان تارة يذكر الاختلاف ولم يعلو كمن التفرع في املا يتقن
 كمن يتقن او كمن يتقن او مشقة فان تذكر الاختلاف ان يتقن ان يتقن او ان
 مذق او مشقة كونه متينا او متينا فغير الفصل في الثلاث اجماعا لان
 الاختلاف سبب خروج المتيقن فيقول عليه والميتى قد يبرق في الهواد او يخرج في البرية
 فيصير كالمذقة اما اذا لم يذكر الاختلاف ويتقن ان يتقن او مشقة فليكن
 الفصل ايضا وان يتقن ان يتقن او مشقة فلا غسل عليه في هذه الحالة عند
 المذوق او المذوق يذكر الاختلاف فيه اخذ خلع من ايووب او اوقافه وهو
 اقبس في غرضه ايجب وهو حجة لما تقدم من الاحتمال والنوم سبب
 الاختلاف وكذا من دونهما لا يذكرها الترتيب في بعد اتم احكام ونسبه
 والمصنف لم يذكر في جميع اتم عليه النوم وان استيقظ فوجد احكامه
 بلا ولم يذكر في حظه ان كان ذكره من شدة النوم فلا غسل عليه
 لان الاستحسان سبب خروج المذوق فيعمل على مدة وان كان ذكره
 قبل النوم ساكنا فعليه الفصل للاصحة حتى اذا هذا الذي ذكره من عدم
 وجوب الفصل ان كان الذي ذكره من شدة اتمه او ان لم يات او قاعدا
 لعدم الافتقار في النوم عوادة اتمه مضطجعا او يبعث في

حاشية

او البلا في فعله الفصل لان الاضطجاع سبب الاستراحة في النوم
 الذي هو سبب الاختلاف فيعمل عليه وهذا التفصيل مذكور في المحط
 والرخيوة قال شمس الاختلاف ان كان منشورا فلا غسل عليه وان كان
 كان ساكنا فعليه الفصل هذه المسئلة يكون وقوعها والثالث على ان
 ولما فيه شك ان ذكرناه ونفسح حاصل ان الظاهر عدم وجوب
 الفصل وان احل لم يخرج منه شيء او يذكر الاختلاف ولا بعد
 بل لا لا غسل عليه اجماعا وكذا المذوق ان احتلمت قالهم نعم
 انما رأت الماء وقال بعد عليها الفصل احتياطا لاحتمال ان يخرج
 ثم عاد وبمعنى بعض الشارح وقيل ان كانت متعلقة بغيره ولا
 فلا والا فلا يصح للمذوق المذكور ووافى النقية ابو جعفر
 ان كان يخرج من شدة النوم الفرج الداخلة لا يلزمها الفصل في الاحوال
 كلها وبما اخذ شمس الاية الحدا في الحكم الشهد ولو جامع
 واختلم وغسل قبل ان يبول او ينام ثم خرج منه بنية الحق
 وجب عليه الفصل ثانيا عند ان خيف ومحمد بن ابي يوسف وقد قدمناه
 ولو اغتسل المرأة ثم خرجت بنية الفرج الا غسل عليها بالاجماع
 ولو افاء السكران فوجد متينا فعليه الفصل كما في التام وان
 وجد متينا فلا غسل عليه بالاتفاق وكذا المتيقن لان السكر
 والاعفاء ليس بظنية للاختلاف بخلاف النوم وان استيقظ
 الجرد والمرأة فوجد متينا على الفراش وكذا واحد من انكر الاختلاف

فلا يخرج منها شيء فلا غسل عليها
 حديث الصحاح في الصحيحين
 قال شمس سؤالي ان الله تعالى
 الحق لعل علم المرأة من غسل
 اذا احتلمت صح

غير مستوفى كمال غا المفقود فانه قليل وفي الغناء ان كان يوقى الماء
 طعام ولحم يصل الماء تحت في الفضل في الماء شيئا لطيفا يصل
 تحتها بالماء قال في الخلاصة وبديهي وقال بعضهم ان كان صلبا بضم الصاد
 اي قويا ممصقا غامضا كذا اي شديدا بحيث تدخلت
 اجزائه وصار كالجبس الصلب لا يجوز غسله قلا او كثر
 كذا في الذخيرة وهو الاصح لاستناع نفوذ الماء مع عدم القوة
 والحرج وذكر في المحيط ان كان على ظاهره جلد السمك او خنوصه
 ممفوخا قد جفد وغسل او نوضا ولم يصل الماء اليها تحت
 لم يجوز وكذا الردى اليابس في الانف لان هذه الاشياء
 تمنع نفوذ الماء لصلابيتها وقال في الذخيرة في المسئلة
 باد يعني من جبر على بدنها والردى والطبي اذا بقي على البدن
 يجزى وضوءهم للضفرية لان هذه الاشياء لصلابة لها فتنفذ
 ها الماء عليه القوى اي على ما في الذخيرة ان المقتبوع بجميع
 ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن وان كانا بمرحل شقاق
 يجعل فيه الشحم والمرهم ان كانا لا يضره اتصال الماء لا يجوز
 غسله وضوئه وان كانا يضره يجوز اذا مر الماء على ظاهره
 ذلك واصل الماء الى داخل السورة فرض كونه من ظاهر البها
 وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل وان لم يكن اي ولو لم يكن
 عليه اي موضع الاستنجاء بالماء عند الغسل ونجاسة حقيقة لا

فيه

فمنها حكمة وهي جنابة وكذا تحليل الاصاب في الغتال
 والوضوء اذا كانت الاصاب متقدمة بحيث لا يدخلها الماء بلا
 تحليل غير مفتوحة فان كانت الاصاب مفتوحة فهو اي التحليل
 سنة وكذا انقاء البشرة اي طهر بجلد بالاسان الا عليها في
 الشعر فرض ايضا القول عليه الصلوة والسلام الا قبل الشروع
 وانقوى بشرة ولقول عليه الصلوة والسلام ثم تنعجنا به و
 لو لم يشرع من بعده لم يجبه الماولم يخرج من الجنابة وان قل اي ولو
 كان ذلك الشيء قبل لا يقدر ان لا يشرع في استعاب جميع البدن
 وشرب الماء يقوم مقامه ان كان في اليد وجب الشتم وبلغ الماء اليه
 كذا في الاقل وهو افعل الناطق انه لا يشرع ولو كان لا يعلو جساته
 كذا في الاقل قال في الخلاصة وحله جواز وضوءه كذا في المضمضة و
 كذا في الاستنشاق ناسيا فاعلم ثم ذكر في ذلك تحت وضوءه وكشف
 ويعد ماصلا وان كان فرضا لعدم صحته وان كان نظرا فلا
 لعدم صحته وشروطه وكذا في كراهية من البدن اذا كان عليه
 وثمة العدل ان يقدم الوضوء عليه كوضوء الصلوة
 من غير استثناء مسح الرأس وضوءه في ظاهره والوجه واليد
 وروي الحسن انه لا مسح ولا غسل الشرجين فان لم يفرغ
 اذا كان قاعا مستنقع الماء او على شرب بحيث يخرج الى
 فليها بعد ذلك اما لو قام على شرج لا يخرج الى غسلها

ان تحت

القول
 حاشا

الاصح

ثانياً فيؤخر غسلها وان شربها الى استحقاقها
 ونحوه عن بدنه ان كانت اي ان وجدت على بدنه
 ثم يصب الماء عليها وسال جده لثا وكيفية ان
 يصب على منكبيه الايمن واليسار ثم يمسح بطنه
 جده وقيل يبدل يمينه ثم باليسار ثم باليمين وقيل يبدل
 باليسار ثم باليمين ثم باليسار ثم باليمين وقيل يبدل
 جازان مكة قد ورد الوضوء والغسل فقد كمل السنة والاقبال
 ثم يمسح من ذلك المكان الذي اغتسل فيه فعمله ان كان
 قدامه فيستطيع الماء وان لم يستطع ان يمسح من ذلك المكان
 في الغسل وان لم يستطع القبله وقت الغسل ان كان
 عنده مكثف وان كان كالمسح باليمين وان يدلك الماء
 بالفتة والفتة الا ان يمسح الماء باليد في المرفقين الا ان يمسح
 باليد في الغسل سنة وليس له واجب الا في رواية عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يمسح باليد في المرفقين والفتة
 حاله في الغسل او اليسار وكذا في القنية عند الغسل وحال
 رجل لا يدرك راسه او راسه او يمسح راسه وانه يمسح
 وبين السك والفتة بقوله وان رآه ربه ما سجد العوده
 فان كشف العوده لا يجوز عليه هذه التسمية وقيل
 بالفتة وقيل يعني التسمية القليلة دون الكثير وقيل
 وقيل

في رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يمسح باليد في المرفقين والفتة

وقيل يجوز ان يتجمل للفصل ويجوز زوجة الجماع اذا كان
 البيت صغيراً ثم اذرع او عشرة ووضوء اليك
 بكلامه فقدم من كلام الناس او غيره ولا يشترط مصاب الماء
 المستعمل في سحت ان يمسح بطنه عند بلوغه
 الغسل وان يغسل رجله بعد اللبث في سارعه
 الى الشراطين وان يصب يمينه لما تقدم في الوضوء
 وكيفية غسل الرجل ان ياتخذ الاذن يمينه ويقبض الماء
 على مقدم رجله اليمنى ويكسر يمينه فغسله بالثلاث ثم يقبض
 الماء على مقدم رجله اليسرى ويكسر يساره وذاك عند
 سنة كذا ذكره في الخلاصة واما النية فليست بشرط في
 الوضوء والاغسال بل سنة فبها حجة ان الجنب اذا
 انقضى في الماء الجارى او المحوض الكثير التبرع فيه
 بكبير لان التعجب يأتى فيه بخلاف الذي في اليسرى
 شيان ان شاء الله تعالى او قام في المظهر الشديد
 تمضمض واستنشق في جميع ذلك يخرج من الجنابة
 عندنا خلافاً للثلاثة لان المقصود حصول
 الغسل الماء موزوناً في حصول الفرق بين كونه من
 فصل او لا عن فصل الا انه اذا لم يتولا يحصل له

فلا

لا يملكه لهم التعليل للصبي وغيره مما حرقا في
 كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين وعلى قول
 الطيوي اذا علم نصف آية وقطع ثم نصفها
 هكذا يجوز والمض اختيار قوله الاول وهما مني
 على قول الكوفي وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن
 لان فيه يوم لقائه وذكره الجامع الصغير
 المنسوب الى فاضل بن لاكس للجنب ان يكتب
 القرآن والصيغة او اللوح على الارض والوادة
 ونحوها عند التوسيع فالحمد لله لا يمس
 فيه من القرآن ولقد قيل ان كوكب من كتب
 لا يمس من البياض ذكر الامام النعماني
 ان يفصل فان كان لا يمس الصحيفة او يضع عليها
 ما يجوز بين يديه يؤخذ بقوله ابو سفيان
 لانهم يحسنون الكتاب ولا الكتاب ولا يعقبون محبة
 لان قد سوا كتاب ولا يجوز لهم اي الجنب والمريض
 والنفسوس من الصحف الغلاف وكذا كل ما فيه
 نامية من لوح او درج ومحمد ذلك لقوله تعالى لا يست
 الا مطهرين وقوله لا يمس القرآن الا طاهر
 ولا يجوز لهم ايضا اخراجه في سائر من القرآن
 هذا بناء على عادة من كان يكتب على الراحمة

واهل
 3

الاخلاص

الا خلاصه وليس بقيد بل لو كانت آية واحدة فإ
 فالحكم كذلك لا بصفة وكذلك لا يجوز من المذبح
 المذكور للمذبح ايضا لانه غير ظاهر يدعي جواز الا
 بالغلاف اذا كان الغلاف غير مشربا بماء
 مشدود بلفظ الى بعض وان كان مشدودا بجوز
 اخذ به ولا يمس هو لصيغ الا الهداية وفي المحيط
 والغلاف هو الجلد الذي عليه فاصح القولين
 ونصيح الهداية هو الا حوط والا لولا في الخريطة
 اي الكيس حوطة الغلاف في انه يكتبه اخذ المحقق
 بما يوجد من حالين فان اخذ المحقق بكلمة فلا يمس
 اي بالاذن عنه من ذرواية وهو اختيار صاحب
 المسحوق وكذا يعقبي مشايجنا وهو اختيار صاحب
 الهداية لان الثوب يمس اي للماء وكذا جامع
 الصغير لا يمس بدفع المصنف واللوح الى الجيب
 لانهم لا يخطون بالطيار وان امرها بالتحلق
 فالله الهداية في المنع منهم تفنيح حفظ القرآن
 في امرهم بالتطهير خرج لهم وعن بعض اهل
 انه يمس والقصي الاول وقوله امضى الا حوط
 ان يأخذ بكلمة ويدفعه لا تعلق له بما قبله لان كلام
 الجامع الصغير المذوق اليه وهو القبيح انه لا يمس

دفع البائع المصنف او اللوح اليه لا في مشي
 الدافع وصادمه فان لمس بالكم قد تقدم حكمه
 وهو يومه صدى من الدافع بلا طهارة لاجل الدافع
 الى النبي ثم يقرأ به احد ويكره ايضا للمحدث
ونحوه من تغيير القرآن وكسبه لغت كذا كسب
 السنن لانها لا تخلو عن ايات وفي الخلاصة
 وان صحح انه لا يكره عند النبي وإن اخذوا في ونحوه
 بكم لا يمس به فيه ضرورة تكرار الاجابة اخذوا كثر من
 تكرار اخذ المصحف في اقل القرآن بقراءة حفظا والقالب
 ولا تلوها قرة اقل من المحدث ظاهر اي على ظهر
 لسانه حفظا بالاجماع اما الجنب فاغسل يده
 وقم وقم عن اي حذيفة انه لا بأس ان يمس
 القرآن او يقرأه النبي انه لا يجوز له المس
والقراءة لبقا المحنابة لانها لا يجر شيئا من هذه الامور
 اجماعا ويكره قراءة التوراة والانجيل للجنب
 وكذا الزبور لان الكل كلام الله تعالى وما يملك
 بدله بعض غير معين وغير المبدل غالبيت
 فالغنى حلف النبي عن المس واذا ادرك الجنب
 الاكل والشرب يبيع لان يغسل يده وقم ثم
 بالكل ويشرب ويكره من غير غسل لان سورة
 مستعمل

مستعمل وكذا اما الصلابة وشرب الماء المستعمل
 مكروه لانها نجاسة الحكيم وجلل انما كونه على
 لشرب وقد قيل انه يورث الغفارة من ان يقرأ
 الحائض لان سورة يصير مستعملا ما لم يغسل يده
 بالاغسل ويكره كتابة القرآن واسماء الله تعالى
 على المصلى اي النجاسة وكذا على امي اريب و
 الجدران وما يغريش الله تعالى يغريش الا يغسل يده ويكره
 دخول المصحف الى الخلاء وفيه اصبعه خاتم فيه شيء
 من القرآن او من اسماء الله تعالى لما فيه من ترك
 التعظيم وقيل لا يكره ان جعل فسه الى الطن الكف
 ولو كان ما فيه شيء من القرآن او اسماء الله
 في جيبه لا بأس به وكذا لو كان ملفوفا في
 شيء من الخبز او في كذا اي كما لا يجوز للجنب
 والحائض والمفلس قراءة القرآن ولا مسه لا
 يجوز لهم دخول المسجد بغير وضوء سواء
 دخلوا للبحر فيه او للعبور اي امره لقوله
 اني لا احل المسجد للحائض ولا جنب وقال الشافعي
 يجوز لهم الدخول للعبور وقد حلف الدليل
 في الشرح واذا احتلم في المسجد نيم لا يصح للعبور
 ولكن لا يصلي ولا يقرأ لعدم ما قرأه بكرة قراءة

المرفوع انهم يخافون ان يمسوا
 الطهارة وان كانت على النسيم

القبان والذكور والدعاء في المخرج والمغسل
 والحمام وعند محمد لا تنكر في الحمام لان الماء
 المستعمل طاهر عند وفي الخلاصة لا ينكر في المخرج
 والمغسل والحمام المصغر فاحرقوا انما تنكر اذا
 قرا جردا وان قرا في ثوبه لا بأس به وانما المنكر
 وكذا التحميد والتسبيح وكذا لا يقرا اذا كانت عورة
 مكشوفة او امرأة هناك فتغسل في الحمام بعد
 مكشوف وفي فتاوى قاضى ان لم يكن فيه احد
 مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا او بأس بك
 يرفع صوته بالقرآن وان لم يكن كذلك وان
 قرا في ثوبه فلا يرفع صوته فلا بأس به بالتسبيح و
 التلخيص وان رفع صوته بذلك وسياج غمام
 ذلك عند الكلام على القبان ان شاء الله فقل
 في التيميم وروى اللغة القصيدة في الشرح القصص
 الى الصعيد في نظرية على وجه مخصوص و
 التيميم ركن للمراعاتين يعي اليدين الى المرفقين
 قوله وم يشهد لابد من معرفتها لتوقف
 تحقيقها عليها ما ذكره فضررت ان ضربة
 للوجه وضربة للذراعين يعي اليدين الى المرفقين
 لقوله ان التيميم ضربة للوجه وضربة للذراعين
 الى المرفقين

العورة ثم
 ولا بأس به

مظهر التيميم

متوجها اصابعه ويقلن الى
 ويدير بهما ثم يرفعهما

واليسرى

الى المرفقين وصورة اي صفة التيميم على وجه
 المتسوق ان يضرب يديه على الارض او على ما هو
 من جنس الارض فيضرب به ان يضرب جانب يديه
 فابلى الابهام احد هاتين الاضراس او مسنتين وقيل
 الاول عن محمد والثاني عن ابو يوسف ليعتاشا التراب
 ويمسح بهما وجهه ثم يضرب ضربة اخرى فيفقطها
 ويمسح اليمنى باليسرى باليمين من رواسه الاصابع
 الى المرفقين بان يمسح بباطن كفه اليسرى اليسرى
 بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهرا يده اليمنى من
 رواسه الاصابع الى المرفق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى
 بباطن راسه اليمنى الى راسه ويسح بباطن ابهامه اليسرى
 على ظاهرها يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك
 هذا هو الاحوط ولو مسح بكلا الكف والاصابع جاز
 ولو مسح باصبع او صبعين لا يجوز كما في مسح الخف
 والسكس واقل ما يجزئ شك اصابع ثم الضربة من
 جهة التيميم حتى لو ضرب يديه فاحدث قبل ان يمسح
 بها بعيد الغرب وقيل هو الاحوط استيعاب العضو
 بالمسح واجب اي في المرفقين والظاهر ان رواية
 النظمه عن اصحابنا في الكتب المكشورة كالجوامع
 والمبسوط حتى لو ترك شيئا قليلا لم يمت يده من مواضع

التيمم لا يجوز له التيمم كما في الوضوء وروى الحسن من ذبانه
 عن اصحابنا المذكور في عامة الكتب ان رواية الحسن
 عن ابي الم فقط ان الاستغفار ليس بواجب لو ترك
 اقل من الربع من الوجه او اليدين بجزء التيمم ونظيره
 التندوسه قدر الدائم مفعول ان زاد في لهجزه وعلى
 هذه الرواية الشريفة الخاتم والوارد تحليل الاصابع
 لا يجزى فلو نكس الوضوء يجزى في شيء من اجزاء ان يجزى
 بان يوضع بالزاوية الاولى فيعتوب فانها في العصى وقال
 في الكفاية ومسح العذائر بشرط على ما حكى عن اصحابنا
 وانما كونه مفعول في الخلاصة لو لم يجزى تحت الحسين
 فوق العباين لا يجوز وروى عن محمد بن عيسى لا يظهر كغيره
 بلا مسح لا يجوز ومن هو مقتضى ايدين من المرفقين
 اذا تيمم مسح موضع القطع لانه من جملة المرفق
 واما شرط اي شرط التيمم فالنية لا يجوز بدونها عندنا
 خلاف في لزوم اعتبار المعناه اللغوي وهو التقصير
 التقصير هو النية فلما صاب التراب وجهه ويديه
 اقصرت تعلم احديهما يكن ميمسا مالم ينو التطهير مطلقا
 او تقرية مقصودا يصح منه حاله ولا يصح لها
 بدون التطهارة ولا بشرط نية كونه للحدث او
 للنجاسة ونحوها في الصحيح وكذا طلب الماء بشرط

ان غلب

ان غلب على نفسه اي عن الاحتياج الى التطهارة ان هناك
 اي في المكان الذي هو فيه ماء او كان ذلك الشيء مخصصا
 العملان لان وجود الماء فيهما غالبا لم يغلب على طهارة
 او خضبه اي بوجود الماء في ذلك المكان وجب الطلب
 للماء بالجملة فليطلبه بما ويسا قدر غلوة من لا يجزى
 في ثلثا نية خطوه في ريمانية وقيل نية ستم وشرط
 في النيات يكون كماله بعد الا فلا بد معه من غلبة
 الظن حتى ينضم الطلب لانه من الذبائن وانما الخلاف
 في وجوب الطلب عدمه فما اذا لم يغلب على طهارة لم يجز
 من خبره من لم او كان في الطلوات في العمدان هكذا
 قبح في الشئ باو والواجب ان يكون بالواو عندنا لا يجب
 الطلب خلافا لما في قان عنده يجب الطلب لا يجوز
 التيمم قبله لقوله صلى الله عليه وآله ولا يقال ما وجد الا بعد
 ما طلب ونحن نقول قد استعمل ما وجد في حق الله
 سبحانه وهو منزه عن ان يقال في حق طلبه لو اجاب
 انه ذلك عدل بعدم الماء عند غلبة الظن ونحوها
 جازا التيمم بلا خلاف لان خبر الواحد العدل حجة في
 الذبائن وكذا من شرطه عن استعمال الماء فيحصل
 ان شروط التيمم خمسة النية والمسح والتقصير وكونه
 طاهرا والعجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما حتى ان

ان كان في المكان الذي هو فيه ماء او كان ذلك الشيء مخصصا
 العملان لان وجود الماء فيهما غالبا لم يغلب على طهارة

ان كان في المكان الذي هو فيه ماء او كان ذلك الشيء مخصصا
 العملان لان وجود الماء فيهما غالبا لم يغلب على طهارة

ان غلب

ان المريض اذا خاف زيادة المرض بسبب العضو او
 بالتمسك او استعمل الماء او خاف بقاء البصر من
 المرض بسبب الخوف من اليبس ويعرف ذلك ما يغلبه الظن
 عن اماره او تجربه او يقول طبيب خاذق سلم غير ظاهر
 الفسق وقيل عذالة شدة وذو كراة سيياني في شدة خوفه
 جنب على جميع جملة او على اكثر ايم اكثر جده
 اوبه جذري بضم الجيم وفتح ما مع فتح الدال فانه يتم
 ولا يجزى عمل الموضع الذي لا حاجة له لا يجمع بين
 الفصل واليبس عندنا وكذلك ان كان على اعضاء الوضوء
 كلها او على اكثرها حاجة يتم ولا يجب غسل الصبي والصبي
 لا جلا الجرح عندنا خلافا للشافعي وان كان الجرح
 على اقله بدنه او اعضاء وضوئية اكثر ايم اكثر ابدن
 واعضاء الوضوء صبي فانه يغسل الصبي ويغسل على
 الجرح ان لم يضره المصح عليه وان كان يضره المصح
 على الجرح مكشوفة يشد هاشي ويصالح فوشم
 الكثرة في اعضاء الوضوء قيد تعتبر بالعدو حتى لو
 كانت الحاجة في راسه ويديه ووجهه ولم تكن في حلقه
 يباح التيمم سواء كان الاكثر من اعضاء الجرح صبي
 او مجنونا وعكس لا يباح وقيل تعتبر الكثرة في الاعضاء
 لا يباح التيمم طالما تكن الاكثر من كاعضوا جرحا ولو كان الصبي
 والجرح

زعموا ان المريض اذا خاف زيادة المرض بسبب العضو او بالتمسك او استعمل الماء او خاف بقاء البصر من المرض بسبب الخوف من اليبس ويعرف ذلك ما يغلبه الظن عن اماره او تجربه او يقول طبيب خاذق سلم غير ظاهر الفسق وقيل عذالة شدة وذو كراة سيياني في شدة خوفه جنب على جميع جملة او على اكثر ايم اكثر جده اوبه جذري بضم الجيم وفتح ما مع فتح الدال فانه يتم ولا يجزى عمل الموضع الذي لا حاجة له لا يجمع بين الفصل واليبس عندنا وكذلك ان كان على اعضاء الوضوء كلها او على اكثرها حاجة يتم ولا يجب غسل الصبي والصبي لا جلا الجرح عندنا خلافا للشافعي وان كان الجرح على اقله بدنه او اعضاء وضوئية اكثر ايم اكثر ابدن واعضاء الوضوء صبي فانه يغسل الصبي ويغسل على الجرح ان لم يضره المصح عليه وان كان يضره المصح على الجرح مكشوفة يشد هاشي ويصالح فوشم الكثرة في اعضاء الوضوء قيد تعتبر بالعدو حتى لو كانت الحاجة في راسه ويديه ووجهه ولم تكن في حلقه يباح التيمم سواء كان الاكثر من اعضاء الجرح صبي او مجنونا وعكس لا يباح وقيل تعتبر الكثرة في الاعضاء لا يباح التيمم طالما تكن الاكثر من كاعضوا جرحا ولو كان الصبي والجرح

والبرء متساويين فالاموط وجوب غسل الصبي والمصح
 على الجرح والجنب الصبي في المطر لا خاف يغلبه الظن عن
 التحريم الصبي حتى ان اعتدل ان يقتله البرء او يرضع من عند
 ابو حنيفة خلافا لهما واغتوى على قوله الامام اذا لم يكن
 له اجرة المام على ما حققناه في الشرح وان كان الجنب المذلول
 خارج المصنوع بالاتفاق لعدم سريان الماء اليه بالباوان
 خرج من المصنوع نحو ما في او محطبا او غير مريد للسفر
 او خرج من قرة منوجها الى قرة اخرى يجوز له التيمم ان كان
 بينه وبين الماء نحو الميادي مقدار ثقبه او اكثر من ميل
 هذا هو التيمم وعندنا ان كان يسمع صوت اهل الماء
 لا ييمم لانه قريب ولا ييمم وقال المحذرات كان الماء امامه
 فالمعبر ميلان والا فميل او الاصح عدم الفرق وعن ابي
 يوسف لو كان ييمم لو ذهب الى الماء ونوضا وتذهب
 القافة تغيب عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمم والميل
 اربعة الا في خطى وفيه اربعون شيئا بثلاثة الا في ذلك و
 خمسة ذراع الى اربعة الاف والذراع اربع وعشرون
 اصبعاً مع ذلك الا في موضع شعرات معبد لان شعرات
 وهو يميز ذلك فرسخ على جميع الاقوال سواء خرج من المصنوع
 او اقله جنباً او جنباً بعد الخروج لان السبب هو ارادة
 ما لا يجل الا بالظاهرة ولا فرق في ذلك بين تقدم الحدث

وتناظره وان كان معه الي مع المسافر ماء في رحله اي في
 اثاره وامتنعت فنيته ونيم وصالح ثم تذكر ذلك الماء في الوقت
 لم يعد اي الى زمره اعاده تلك الصلوة عن اي حنيفة
 رحمة ومحمد خلافا لابي يوسف فان عنه نلزمه اعادتها
 وطلا فيهما اذا كان وضعه بنفسي او وضعه غيره فلو وضعه
 غيره بغير امره وهو لا يعلم جازي في اعتقافه وعن محي
 انه على خلافه في ايضا ولو كان الماء في اثاره على ظهره او معلقا
 على عنقه او موضوعا بين يديه او مقدمه ان كان في مكانه
 او موضعه وهو سائل لم يمتعه بغيره بل يمتعه به في كل حال لو كان في
 مقدمته هو ان الماء في اي موضع لم يمتعه به بل يمتعه به في كل حال
 وان تذكر بعد خرج الوقت لم يعد في قولهم جميعا هذا
 مخالف لما ذكره في المتن وغيره ان تذكره في الوقت وبعد
 سواء اذا نيم المسافر وصلى في ماء في بيته وهو يعلم
 ولا يظن ان هناك ماء اجنبا في فعله وكذا لو كان على
 شط نهر اجنبا لم يمتعه به بل يمتعه به في كل حال
 روايتان وان كان مع رفيقه ماء لا يجوز له ان يقبل ان
 يسأل اي يطلب من رفيقه الماء اذا كان غائب ظنه
 انه يعطيه اذا سأل وان سأل ان يسأل فيصلي ثم
 سأل فاعطى نلزمه الاعادة وخصا هذا انه اذا نيم
 من غير ان يسأل فيصلي ثم سأل بعد الصلوة فاعطى فعليه
 الاعادة سواء كان له ظن قبل ذلك او لم يكن وان لم يعط
 فلا اعادة

لا يمتعه به بل يمتعه به في كل حال
 وان كان في الوقت وبعد

فلا اعادة سواء كان له ظن ام لا وان سأل قبل ان يمتعه
 ثم بعد الصلوة اعطى فكذلك لا اعادة وان نيم وصلى من
 غير ان يسأل قبل الصلوة ولا بعد عا فاعتد اي حنيفة يجوز في
 الوجهه كلها لانه لا يلزمه الطلب من غيره في الاكبره
 لان الماء مبدول عادة وينبغي ان يقع بقوله مكان يقيه
 الماء بقوله في غير وقام تحقيقه في الشرح وان كان لا
 يعطيه رفيقه الماء الا بالظن فان لم يكن سائلا بالظن لعدم
 القدرة وان كان معه ماء لزيادة على ما يحتاج اليه الزاد ونحوه
 لشبهه ومن نلزمه نفسه وبانه ولو كان في بيته في نظر ان
 باعه الماء بمنزلة البيرة في ذلك الموضع او في اقرب موضع
 اليه او باعه بغيره يسأل في ذلك الموضع لانه قادر ان باعه بغيره
 فاحسن ثم للرجح لان نلزم المالك ان يسأل في الغيب القائل
 ما لا يدخر تحت تقويم المقومين وقدمه في العروض
 الزيادة على نقص درج في العشرة والماء ملح بها وقال بعضهم
 وعنه فاضح ان اليه الغيب القائل تحقيق الثمن بين
 بيع ماراوي درهما بدرهمين وقيل هو ان يبيع مائة
 درهم بدرهم ونقص في الرخوة وبدرهمين في الجنازة
 او فوق لدفع الحج وعنه الي نصر الصغار ان المسافر اذا
 كان في موضع غرة الماء فلا فاضلا ان يسأل من رفيقه

الماء لازالة البثرة وان لم يسال او شتم وصلى بجزاه لان له
 الغالب يمنع وان كان في موضع لا يضر الماء فيه لا يجوز ذلك
 قبل الطلب كما في العوارث لان الماء مبدول وهو لينة للتعبد
 اي لا جلا له هذا او عادة وهذا هو المعنى اذ رجلا معه
 ماء زمزم ومغنية قد رخصت بأسا لانا وهو يسهل للعبادة
 اي لا جلا لا هذا ولا لا استغناء اي لطلب الشفاء به
مسلم لا يجوز له التيمم عند خلافه لثا في ليقول العبد
 على شتم الله ابو اسطة الرجوع عندنا لا عند كذا ذكر
 فقد رخصت استغفار ولو لم يفرغ في المحيط والحيلة فيه ان يحل طاربه ماء وردا ونحوه
 وشتم الله لا يجوز له التيمم ايضا في غير ذلك من المطهرات او يسهل عليه
 فيقطع به ماء الرجوع وان لم يكن معه دلوا ونحوه من الاواني
 المستغنى او رشا بكم الزا مع المداي حله هل يجب عليه
 ان يسال رقيقة ذلك قالوا لا يجب في مع هذا الوصال
 فقولنا لا انتظر حتى توشق او نحو ذلك فعندنا حنيفة
يتنظرون وعندنا ابو سوز ومحمد يتنظرون جوابا وان خاف
 قوت الوقت يتيمم وصلى ولو لم يتنظر صح وعندنا ابو يوسف
 وكذا الخلا في العارث اذا اراد الصلوة ومع رقيقة ثوب
 فغارا انتظر حتى اُصلي وادفعه اليك او نحو ذلك فيجمعوا
 على ان في الماء يتنظر لوقا لا انتظر حتى انوضا او نحوه
 ثم رجع

قوله ما رزقتم شفاء
 لا يشرب له صر
 قد رخصت استغفار ولو لم يفرغ في المحيط والحيلة فيه ان يحل طاربه ماء وردا ونحوه
 وشتم الله لا يجوز له التيمم ايضا في غير ذلك من المطهرات او يسهل عليه
 فيقطع به ماء الرجوع وان لم يكن معه دلوا ونحوه من الاواني
 المستغنى او رشا بكم الزا مع المداي حله هل يجب عليه
 ان يسال رقيقة ذلك قالوا لا يجب في مع هذا الوصال
 فقولنا لا انتظر حتى توشق او نحو ذلك فعندنا حنيفة
يتنظرون وعندنا ابو سوز ومحمد يتنظرون جوابا وان خاف
 قوت الوقت يتيمم وصلى ولو لم يتنظر صح وعندنا ابو يوسف
 وكذا الخلا في العارث اذا اراد الصلوة ومع رقيقة ثوب
 فغارا انتظر حتى اُصلي وادفعه اليك او نحو ذلك فيجمعوا
 على ان في الماء يتنظر لوقا لا انتظر حتى انوضا او نحوه
 ثم رجع

شتم الله الماء يجب عليه ان يتنظر اجلا في التيمم
 باجته الماء دون اجتهاد في الوضوء فان كان في الوضوء
 ولم يجد ماء الا سودا لم يركب او البطل الذين امنه انان يتوضا به
 ويقيم لانه مشكوك في طهره رتبة فلا يزول له الحدث الميقن
 فيضرب اليه التيمم ليزول ييقن وايضا قدم جاز خلافا للر
 فان عندنا بد من تقديم الوضوء ولو يتيمم وصلى ثم توضا
 وتكورك واعاد تلك الصلوة حتى وكذا لو على المخرج
 عن العرجة ييقن باحداها ومن لم يجد الا مطهر من
 فعن ابي حنيفة في حكمه روايات بل اربع روايات في رواية
 عنه هو تركه في وضوءه كور في روايته ورواية
 للسني عنه تركه كما عندنا في رواية النخعي عنه قال
 احتب الان يتوضا بغية في رواية كتاب الصلوة وفي الصحيح
 عنه هو قولها انه طاهر مطهر من غير كراهة لان حرمه
 لم يكرهه فلا مشقة في صورته حيث او من لم يجد الا جيل
 التيمم هو الماء القوي فيه ثم فظهور خلوه ولو فيه ولم تنزل
 رقة ولا شدة فعندنا ابو سوز ومحمد ولا ييم ومثل الغسل به
 لمحمد بن ابي مسعود رضي الله ان التيمم قال له بل يركب في ادو
 الك قال بنير عمر قال يتيمة وما ظهوره ففوضا منه ففوي
 الى يوسف رحمه ولا يتوضا به وفي الرواية المرجوع اليها
 عن ابي حنيفة وعليه القوي لان ماء مقيدا فلا يجوز له الوضوء



ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت اذا كان رجوعه وجود
الماء فيه يوجب ما لكل طرفين ولو لم يؤخر وينتهي صبحه
ثم ينبغي ان لا يفرط في تأخير حتى لا يقع الصلوة في وقت مكروه
او يتم قبل دخول الوقت جازع عند اخلاف الشافعي وكثيرا
عندنا فريضين واكثر خلافه ولو كان معه ماء يفي للوضوء
او للغسل ولكن يخاف على نفسه او دابة ولو كلب العظمى ان يستعمل
يجوز له ان لا يغسل بها حتى لا يفسد الماء بالصلوة الى الطمان
في السجدة او غيره اذا منع عن الطمان في الماء بصل باليتيم
يعين وقال ابو يوسف لا يعيد هذا اذا كان في الماء ما لو كان في موضع
في موضع في الماء فانه يعيد بالتفريق كذا في البسوط في الحصة
المسبوكة في السجدة اذا كان في موضع نظيف ولا يجوز الماء
ان كان خارج المصلى قال ابو بصير باليتيم وان كان في المصلى
لا يصح ثم رجع وقال يصح ثم يعيد وهو قولهما فيهم
منه وقال ابو يوسف على الاعادة والاستسقاء والحر اذا منع
من الوضوء والصلوة يتم ويقتل لا طمان وقال لا يصح
بالا الماء ثم يعيد اذا قدر ولو منع المحرم من اليتيم ايضا
فعند ابو يوسف الصلوة ولا يصح بالاطمان وقال لا يصح
ثم يعيد وجمهورنا ان الماشي لا يصح وهو عتي وكذا
بشيء ضابط لا يصح وهو مسبح واذا المتعلق لا يصح وهو
بقاتل لان العمل اكثر منافي للصلوة وعن ابو يوسف لو كان
حال

ما يمنع من الوضوء استوائه
حيثما وجد في المصلى

حال الماشي بالاماء عند المصلى وهو قول مالك و
الشافعي واحمد بخلاف المصلى وهو حال كونه يصلي
ذا كسب بالاماء واقفا اي واقفا بغير غير سائر بها وليس المراد
انه واقف فوق الدابة او شجرة او فخذ وقيد بالتميز
اشارة الى ما ذكر في المحيط والتميز به يصح وهو سائر
اذا كان مطلوبيا وان كان طالبا لا يجوز لعدم الضرون
ولو صح بالاماء نحو في عدو وسبع او مرضي او طيب
بان لم يجد مكانا يابس يصلي عليه لا يعيد بالاجماع لان خلا
العوارض كما في التقييد اذا صلى قاعدا لعدم قدرته على
القيام يعيد عند اتي وحده وعند ابو يوسف لا يعيد كما في س
ويجوز اليتيم عند الحيضة ويجز بكل ما كان من جنس رطب
كالنوب والسراة واليوسج انواع جميع العقيق والزبرجد
وقد حرموا الزنبرج والكحل والمدبرج وهو حجر معروف ومعبر
منه وسنكس النقرة اي الكسب بفتح الميم مع سكون الفين
وفهموا ما شربها من انواع الاثنية كالطين المختوم و
الاصفي ونحو ذلك وعند ابو يوسف لا يجوز الا بالشراب والرق
خاصة وعند الشافعي واحمد لا يجوز في غير الشراب وعند ابو
مالك لا يجوز حتى بالعشب وبالنخل ولا يجوز عند مالك يس
من جنس الارض كالذهب والفضة واللبان والواض الصفر
والخارص ونحوها مما يطبخ ويلين بالنداء كالحلنطين والساج
والنخل

الحرف

والنوبة

والاطول من القوت كغيره من انواع النبايات كما ذكره في التار
 اذ لم يكن عليها غبار وان كان على هذا الاشياء غبارا كجوز البني
 بغارها عند الجوزة واحدة الروابيتين عن محمد في رواية
 وهي المشهور عنه لا يجوز بالغبار واما عند ابن يوسف في رجال
 الضرور لاجل الاختيار ثم عند علي بن عبد الله في شرح
 التفسير ص ٢٢٢ ^{بسم الله الرحمن الرحيم} المستر في الموضوع الارض او جنس الارض
 ولا بشر طان علوق شي منها باليد وهذا على احد الروابيتين
 عن محمد بن ابي نعيم عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 في احد الروابيتين عن محمد بن ابي نعيم عن ابي عبد الله عليه السلام
 وبين الذهب والفضة والفضة والفضة والفضة والفضة
 الضمير ومن الذهب والفضة والفضة والفضة والفضة والفضة
 والفضة والفضة والفضة والفضة والفضة والفضة
 لا تدور لمكانت كالشرب ولان الذهب والفضة ونحوهما لا يتناثر
 لفظ الصبي الذي هو وجه الارض فانها لا يطلع عليها اسم
 علم الارض ^{بسم الله الرحمن الرحيم} الارض بخلاف الصبي الذي هو وجه الارض فانها لا يطلع عليها اسم
 على فضة او نحوها لا يثبت واما التيمم بالاجر فعند الجوزة بطلان
 سواء في اوله او في اخره من اجزاء الارض عند محمد بن ابي نعيم
 كان مدفوقا والافلاک هذا على الرواية المشهورة عنه في عدم
 جواز التيمم بالجر الذي لا غبار عليه فان الاجرة الطبع صاد كالجوز
 فاعطى حكمه فان مدفوقا او كان عليه غبار كجوز والافلاک التيمم
 بغبار

بغبارها او غبارا غير متغير من الاعمال الظاهرة كما
 لصبر البساط والبدن نحو ما وصفت الرمح فان الغبار فاضا
 وجهه وذراعيه نحو ما وصفت الرمح فان الغبار فاضا
 بينه التيمم حاشي عند ابي عبد الله عليه السلام عند ابن ابي عمير
 وعند ابي عبد الله عليه السلام عند ابن ابي عمير عند ابن ابي عمير
 كوجه خارج عند الضرورة لا عند غيره باولها ان ترابا قبيحا
 شارب مطلقا كماء الخشخاش ولو تيمم بالثلج ان كان مائيا اذ كان
 سائدا لا يجوز له لئلا يسهل اجزاء الارض وان كان جلييا اذ
 ان كان من اجزاء الارض فاستحالة لما يجوز له من جنس الارض
 فقال شمس الدين المصنف الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
 ولله لا يدور في الماء ويختل بالبرق فيستند بالخرق من كونه من
 اجزاء الارض كما ذكر في المحيط وصححه صاحب الخلاصة وقاض
 الجواز نظر الاصل والسنخ بفتح السين مع كسر الباء وكونه من
 هو ارض ذات شتر وعلو بمنزلة الخلق فانه غلب عليه التراب لا جود
 التيمم كما في المحيط خلافا للابن خزيمة وذكره في الاستحابة شرحه
 السبعة بناء على ان الغلبة هو غلبة التراب سائر اصابه من قاتل
 من سرجه لم يجد ترابا جافا ولا حرا ولا مائيا يتوضأ به فانه
 يمسح برأسه او غير ذلك بالطين ويحتمل فيه كونه جافا
 التيمم وقد كان بعض الخطاطين يمسح برأسه التراب الظاهر وهو

صالح الى الله والعلم

اذا خرج الى السجدة لا يجوز التيمم بالطين هو الا الغالب
 عليه الماء وفي نسخة العجوة قال شمس الدية المصلحة لا ييمم بالطين
 الا لا ينجس به فيعرف ان قد جاوز وهو الظاهر لوجه المقصود
 وفي خلافا قال لا يجوز اذا خاف زهاب الوقت ييمم بخلافه
 وكذا يجوز التيمم بالطين المحض والمقروا الكثران والجباب الغضار
 وهو الطين المثلج والماء ما يولد من السكارج ونحوها اذا لم
 تظن بالاكل للحطاة من المذرة او اللبن سواء كان عليها على كل
 من المذكورين غبار او لم يكن عندها حنيفة واحدة الروايتين
 محمد بن الحارث والاجر ولا يجوز التيمم بالغضارة المطبوخة الا ان كان على القربة
 وحدهم النوة وهو الرصاص المذاب لوقوعه غير الارض منهم بغير الغضارة
 وطينها على النواة غير ما كان مطبوعا بالانكسار يجوز التيمم به باليسر
 مطبوعا بجاز الا ان كان عليه على الغضارة المطبوخة غير ان يجوز كما
 في الحنطة ونحوها على الفلأف المتقدم ولو ييمم بالخرق او الخمار او كان
 متخذ من التراب الخالص لم يجز في شيء من الاودية كالطين والشمع
 ونحوها مما يجزى الطين الذي يتخذ من البصر اذ قهار التيمم به والطين
 ان لم يكن عذيقا وان كان في شئ من غير ما كان مطبوعا بالانكسار وان ييمم بالرماد
 لا يجوز وان اختلط الرماد بالتراب كان التراب غالبا يجوز وان
 كان الرماد غالبا لا يجوز لانه الحكم للغالب والرماد صابغ الارض غاي
 كنفه او رقيقه نجس او غيرها وقد رابا اعتبار الغالب قد ذهب

الشمس

ان جعل من اللوز والرايح مجازات الصلوة عليها الحكم بطلانها
 ولا يجوز التيمم منها في ظاهر الرواية لعدم طهرها فيها حقيقة
 في الشرع وروى عن اصحابنا ان جواز التيمم به رواية شاذة
 رواها ابن كاهن واذ التيمم الرجل من موضع وبينه وبين ذلك
 للموضع بعيدا جاز لانه المستعمل ما يند بعد السجدة
 غيره والتيمم بالماء والحديث اوصفة التيمم لمن عليه الغسل
 ونس على الوضوء واحدة وهي التيمم بالماء العتيق وهذا
 باجماع الامة ولو لم ييمم بالطين ثم وجد الماء في الوقت لا يعتد لانه
 اذا ما بالعدة الكافية لعند الغسل سببا والرجل العتيق في الموضع
 ييمم لصلوة العنارة او اخاف الغسل بسبب الوضوء فعدنا
 خلافا للشاذي الاول لانه ينتظر فلا يجاز العتق ولا حاجة
 الى اشتتاء بعد تعينه بخلاف الغتق ذكره الكاوي يجوز
 للمولى ان ييمم ايضا بالاولى وغيره وذكره سواء عما حقتا
 في الشرع وكذا اذا احدث التيمم من شرع بالوضوء
 في صلوة التيمم ييمم فيه في غير اوجنه وقال لا يجوز التيمم
 لانه من هذه الغتق اذ لا ييمم الا في خلق الاسام وانما قد
 الاسام وانما الخوف بان لا ييمم اذ حرام في غير من
 عارضه في صلوة قد بالوضوء لانه لو شرب بالطين فاحل
 يجوز البناء بالطين اتفاقا والخلاف اغا هو فيما اذا انكسر في اللان

والنجاسة والحد والميت
 ٣١١

وعدمه حتى لو كان يغلب على ظن عدمه من هذا المفسد لا يتم
 اجماعا وكذا انضاف خروج الوقت اوردته صلة العبدية
 وينبغي للاختلاف لاننا نعتبر خروج الوقت ولا نعتبر بعدة خلافه
 فغيرها ولو حاد خروج الوقت بسبب الوضوء وسائر الصلوة
 او ما عدا صلة العبد والعبادة لا يتم عندنا بل يتوضأ
 ويعقبه اربع ركعات والوقت وفلان فيتم فلا يفوت الصلوة
 فلا الزاهد وقد قالوا لا يخرج من وقت ولا يخرج من وقت ولا يخرج
 انما كسا افراد المجد كما ناطر اياك كالماء الارض نجاسات
 وابتنى بالعلم واختلفت فانه قد علم ان سيرة من يجد مكانا
 طاربا خروجه من الوقت فعله والابصار بالاباء ولا يعيد
 فقد اعتبر المثل في خروج الوقت لجواز الاياه فاعتبار
 في جواز التيمم اول وجيز فالاحياء ان يعلم بالتيمم
 الوقت ثم يعيد بخروج عشرين سبعا وكذا لو خاف فوت
 الخطة لا يتم بل يتوضأ ويعلم الظاهر ان لم يذكر الاسم لله
 فونبا الى خلق وهو الظاهر بخلاف العبد ولم يتم لمس المصحف
 اول دخل المسجد على استعماله فذلك التيمم ليس بشيء معتبر
 في الشريعة بل هو علم الله التيمم الناجح فيعتبر عند الفجر استعمال
 الماء حقيقة او حكمي يكون الوقت لا الى خلق ومثل المنصف
 ودخل المسجد بعبادة بجانا ففوت افروغ لو تيمم لجنائز وصلى

عند وجوب الماء والقدرة

ثم حضرت اخر قبل ان يقرر على الوضوء هو بخلافه
 لا يلزمه اعادة التيمم خلافا لمحمد الكاف بقاء جارية بينه
 يجوز له ان يطأ جاريته وكذا زوجته وان علم ان موطن
 علم بعدم الماء يجوز له التيمم لانه طهر السلم عند عدم الماء
 فلا يجوز له ان يستنجز بغيره بل قد شئت من النوم وغيره فلا يجب
 الجنائز اذ هي سبب في خروج الصلوة وارتقاءها بالتيمم
 عند عدم الماء وينقص التيمم طهره وينقص الوضوء شيئا
 سببا ما ينقص الوضوء ان شاء الله وينقصا التيمم ايضا
 زوجه الله الخ في طهارتها قد علم استعماله عند الحاجة
 وانما قيدنا بالكلية لطهارة لان من علم غسله لم يتم ثم
 وجوبه لا يكتفى لغسله او المحدث اذا تيمم ثم وجوبه غير
 كاف لو وضوء لا ينقص تيممه ولو كان معه ذلك قبل التيمم
 حازا التيمم بدون استعماله الماء بقوله فكم تجدوا ماء
 انما كافي لطهارتهم لانه هو المعتد ولا فائدة في استعمال سائر
 يحصر الطهارة بل هو اضعاء ماء اذ الطهارة لا تجزى ولو كان
 في خلال الصلوة فسدت لا تنقض صحتها قبل تمام صلوة جازية
 انما التيمم بالتيمم سور الطاهر وينبذ التيمم وقد علم استعماله في
 صلوة عنداءه وهذه الرواية في سور الطاهر غير موجودة ولا

مراده ان تلك العلة لا تجزئ ما لم يتوضأ وجعلنا المحصل
 فان جميع من الوضوء في تلك العلة لا يشكك في ان الوضوء
 يلزم ان يكون في صفة واحدة ولو كان في صفة واحدة يصير باحد
 هما وحدهم بالاخر في السئلة المذكورة في صفة واحدة ثم يتوضأ
 بالمشكك ويعيد ما وانما في شدة الترتيب المذكورة في قوله لا تأخذ
 يلزم التوضأ برون التيم وتعد تحذيره في الحكم كسوء الحظ
 فيصير ثم يتوضأ ويعيد ما وانما في صفة واحدة ولا يعيد لانه
 في شدة الترتيب لا يجوز التوضوء في صفة واحدة ولو كان الصلابة بالترتيب
 فظهر ان ماء غسله في هذا امره وسواء في صفة واحدة
 سواء جاز موضع سجوده اوله لانه قصد القطع في
 وجيز القطع في انما على ان ماء وانما في صفة واحدة
 فاستعمل الماء في صفة واحدة في الترتيب دفاء لا يقطع بل يفيض على
 صلواته اذ لا يجزئ قطره في صفة واحدة في صفة واحدة
 رأه ماء يتوضأ ويستقبل الصلوة في صفة واحدة ولا خلاف في ذلك
 جبر الاعادة لوظيفة ان الموضع سقوا ثم تبعد ان ماء والا
 صرنا النقص في انما في صفة واحدة في صفة واحدة في صفة واحدة
 في المسافر انما في صفة واحدة في صفة واحدة في صفة واحدة
 في صفة واحدة في صفة واحدة في صفة واحدة في صفة واحدة

فان جميع من الوضوء

في صفة واحدة

بكثرة

بكثرة على ان وضوء الوضوء والشرب جميعا والاولى في صفة واحدة
 العرف ووجه الكثرة حتى لو تفرقت وضوء القليل المطلق الا
 خذ شربا او غيره يتقضى وانه تعالى في تخصيصه الكثير بالشرب
 لا والله اشبه العرف في شدة الكثرة وذكر الامام محمد بن الفضل
 ان الماء الوضوء للشرب يجوز من الوضوء والموضوء للوضوء
 لا يساوي من الشرب فعلى هذا يتقضى طلقا ولا يوجب الا
 ولو ان التيمم اذ امر بالما وهو لا يعلم به او كان نائما حال التيمم
 لا يتقضى تيمم في صفة واحدة لانه يتقضى طلقا لا في صفة واحدة
 وكذا انما يتقضى تيمم في صفة واحدة بالما ولكن لم يقدر على
 الترتيب في الماء الوضوء في صفة واحدة في صفة واحدة في صفة واحدة
 سبب السباغ او نحو ذلك مما لا يمكن معه الوضوء الا بالترتيب
 ضرر كما ان لو كان في صفة واحدة لا يقدر ان يركب ولا يسطيع الشئ
 من اوضاعه وعدم معين حتى انفسه في صفة واحدة في صفة واحدة
 او بقية ثم يصير انما في صفة واحدة في صفة واحدة في صفة واحدة
 للجناية باقية لعدم التجزئة وانه بعد ماء بعد ما تيمم وبعد
 ما احدث في صفة واحدة في صفة واحدة في صفة واحدة في صفة واحدة
 للوضوء لانه كما تقدم بالنظر في الحديث وانما في الماء في صفة واحدة
 ولا يكون للمعة يتوضأ به في صفة واحدة ولا يتقضى تيمم للجناية
 لانه الماء في صفة واحدة في صفة واحدة في صفة واحدة في صفة واحدة

ولا يكون

واما للجنة في سائر الاغراء فلا يكون لها مكانة في الحقيقة
 لان اقلها المحدثين ويتم لاجل اللذة ويجوز عليه ان يبدأ
بغير اللذة ليعبر عما للماء في حق الحدث ولا يجوز
 يتم الحدث قبل وهذا عند محمد لا يصر في ذلك الماء الى
 اللذة دون الحدث ليس حاجب عنه بل على الاولوية وعند
 ابي يوسف يجوز ان يتم قبل صرف ذلك الماء الى اللذة لان
 البراء واجبة فيكون بمنزلة المحدث في حق الحدث وان كان
 يتم للحدث ايضا في هذه المسئلة ثم وجد هذه الماء الذي
 يكمل الاحدهما فقط ينتقض يتم الحدث عند محمد فيعبد
 عند سائر اللذة ولا ينتقض عند سائر اللذة مع ان
 الذي بقيت عليه لذة او هو الذي وجبت عليه لذة غير فقط
 فانه يفسد الشك بذكر الماء ويتم لما عليه من الحدث لانه
 نجاسة الشك لا تترد بدونه الماء بخلاف الحدث فانه
 يزول بالتيقن شتم ثم فما استوفى يجوز فعله عند ابي جعفر
 خلافا لمحمد فانه عند طهارة النية ضعيفة فلا يجوز بناء
 القوم عليها او على ما هو عند عدم القدرة على استعمال الماء كما
 لو ضرم عندنا فلا يكون طهارة اضعف وكذا على هذا الخلاف
 القاعدا انهم فما قاموا عندها يجوز وعند محمد لا يجوز
 لان صلة القائم في افعاله وانما انما صلة صلة ما انتمى

في الطهارة الحلية مطلقا بغير شئ من مظهر الطهارة

عليه

عليه الصلوة والسلام صلاها قاعلا والصباح خلف قيام
 واسلم للتحذير او على الجبهة فان يتم الغسلين بالاناء
 للاجاء فما ذكره وكذا ذكره المحقق وهو شرع على
 النخوة وفي شئ من الاستنجاء وفي غيرها ولا يصح
 انما صاحب الجرح السائل وكذا سائر اصحاب
 الاسئلة لا لا صما وكذا لا تصح امانة الاثم وهو الذي
 لا يحسن قراءة ما يجوز به الصلوة للقارئ الذي
 يحسن ذلك وكذا العار في الاستنجاء او صاحب
 العذر واللاتي من هو شغل الحجاز لوجود العجز من
 الحج واما لو هذه المسائل لم يطرأ وبهذا باحت
 الاقضية وسند كره انشاء الله في فصل المياه
 احكام المياه في بحيرة الطهارة او الوضوء والغسل واذالة
 للملح بياض مطلق وهو ماء يستعمل في الغرض ما لم يغير
 حاجته لانه كغيره مما هو احتراز عن الخس كما ان الماء
 او المظروء ماء الاودية او الامطار وماء العيون
 او الينابيع وماء الابار بعد الغزاة وفيه الباء بعدها
 القاذورات الممنوعة واسكان الباء بعدها حرة عند
 الفقهاء بشرط ماء البهار ونزول بها او لمياه المذكور
 النجاسة مطلقا حكيم كانت وهي ما حكم به الشرع

في الغسل

مظهر احكام المياه

بوجوب الوضوء والغسل او خلطهما عند اعادة الصلوة لا
 بحال حقيقة وهو الاشياء الخمسة ولا يجوز الطهارة الحكيمة
 بالماء المقيّد وهو ما يحتاج في تعريفه ان لا يزداد على
 لفظ الماء كماء الاشجار كالرب سدر ونحوه وما انفك وشمل
 النقاى وشبهه وماء البطيخ والخبث والقياء ونحو ذلك
 فكله واختل في الماء الذي يقطر من الكرم قبل جوزه الوضوء
 وقيل لا وهو الاحوط وماء البقرة بالقرع موشد
 الا ان يمدح مختصرا وهو الماء الذي يطبخ فيه البقر
 شرقااء الرفاء ما ينطبخ في اللحم ونحوه وما الزهر وهو ما
 يخرج من العنبر المنقى فيطبخ ولا يصنع به وهذا اذا كان
 نجسا وانما اذا كان قريبا على اصل سبلانه فيجب ان كان
 بدلة بمنزلة ماء القدح ونحوه وما الزعفران والماء ايضا
 ما حشرون ونحوه ^{بغير} الوقف ^{بغير} ما ينطبخ منه بل كما
 يستخرج من الورود وكذا لا يجوز الطهارة بماء الورد
 وسائر الازهار وكذا الخمر والعصا وماء الغب ونحوه
 ذلك كالمشقة ويجوز ان لا نجاسة الحقيقية عن الشئ
 والبدلة بالماء المقيّد وبكل ما يعم طاهر يمكن ان المتأخر وهو
 ما ينعمر المعرمة تزود جميع اجزائه وبالمعاف واحدة
 بعد نحو العسل والسم فله كاللبن في نظر فان للبنيل

النجاسة

النجاسة لان فيه رطوبة لا يخرج بالعصر والمخلفاء اقلع من
 الماء للنجاسة والعصر وما كان من الماء المقيّد بشرط
 ان ينعمر بالعصر كماء الاشجار والثمار والازهار بخلاف
 ما فيه رطوبة من الرق او خشبة او شغل النجاسة
 بالعسل واللبس ونحوه من العروق او بالسم او بالدهن
 كالزيت والشح ونحوه ما لا يزيلها احد من الماء العسل لا يزيلها
 او الاشياء المذكورة لا تنعمر بالعصر فلا يزداد اجزائها
 ها خلا يزيلها اجزاء النجاسة تبعا للماء وعند محمد قد
 والله عة الثلثة لا يجوز إزالة النجاسة الحقيقية بغیر الماء
 المطلق كالحكيم ويجوز الطهارة بماء خالطه شئ طاهر
 سواء كان بخالط الماء في جميع او مضاف او بغيره فليس
 احدا مضافا الى لونه او طبعه او ريحه كماء الداء والسير
 التي تغير لونها بالتراب والماء الذي يخلط به الاشياء
 والنصابون والزعفران بشرط ان يكون الغلبة للماء
 من حيث الاجزاء بان يكون اجزاء الماء اكثر من
 اجزاء الخالط هذا اذا لم يزل عند الماء بحيث لو لم يزل
 الراى يقول هو ماء وبشرط ان يكثر قريبا بعد فانه يلزم
 سقيا سبيل سبيل كسبلانه عند عدم الخالط فكل حكم
 الماء المطلق يجوز الوضوء به والا فلا وهذا فيما يكثر الخالط

من الجاهل ان كان العنبر فيه الرقة ولا عذبة باللسان والطعم
 وان كان في القليل من الزعفران تغيره الاوصاف الثلاثة
 مع كونه رقيقا يجرى في الوضوء والعنبر وذكره اجنا
 من الناطق المتغير على السيل اذ لم يكن رقة الماء غالبة
 لا يجوز وذكره الملتصق اذ التقى الزاوي في الماء حتى استقر
 الماء فكله لم يذهب رقة جاز الوضوء به مع تغيره
 وطعمه ويحرم وكذا العنبر اذا حل في الماء فاسودت
 الوضوء به ما دامت رقة باقية وكذا الخمر في البقلاء
 اذا تقوى الماء ولم يزل رقة يجوز الوضوء به وان
 لم يزل تغير لون وطعمه ويحرم لانه المتغير مثل بقاء الرقة
 وذكر في الجامع الصغير لقاضي جاز ولو طعمه لم يتغير والبقلاء
 ان كان الماء يحل لونه لا يتغير ولا تزداد رقة
 الماء جاز الوضوء به والا فلا بناء على ما تقدم وذكر في المحيط
 لو انقضى ماء الخمر باسناد وثباته في الماء
 شئ مما يشاء الى يد اوى الناس به جاز الوضوء
 به لم يبق ذلك الشئ عليه في الماء بانه اخره
 وكذا لو بذر الخمر في الماء ان بقيت رقة كما كانت جاز الوضوء
 به وان صار الماء خبيثا بالخمر لا يجوز الوضوء به في شئ
 الخمر القدر في الماء لا يفر الا قطع اذا اخلط الطاهر بالماء

لا ينجس

ولم

ولم يزل اسم الماء في لم ينجس له اسم آخر بان ينجس
 بشئ او يبيد او شربا حية ونحو ذلك فهو طاهر
 وطهور اي مطهر سواء تغير لونه او لم يتغير ولم يذ
 يذكر عن استحبابه خلاف في ذكره وبما هذا
 الاطلاق الذي ذكره في شرح القلندر ان تغير
 لون الماء او طعمه او ريحه لم يغيره الا وصفا الثلاثة
 بطول الكثرة او بوقوع الاوراق في مجرى الوضوء
 الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيغير الماء بسبب ذلك
 معناه هذا الاستثناء في روي عن السيد في ذلك الاصح ما
 ذكره في النهاية انه يجوز الوضوء به بما تغير لونه وطعمه
 ريحه بوقوع الاوراق فيه بناء على ما تقدم من ان لا
 العنبر في بقاء الرقة وكذا اذا تغير بطعمه ريحه
 بلون الماء مطهر او غلب عليه ان مطهر جازت به الفقهاء
 لان غالب الظن بمنزلة اليقين في العنبر استحبابه لو وجد
 ساء قليلا ولم يتغير بوقوع الحماصة فيه فانه يتوضأ
 به انما ذكر الماء القليل ويقتصر ولا يتم لانه الاصل طهره
 وكان مستيقنا فلا يزول بالشك وكذا اذا دخل الخمر
 في حوض الخمر ماء قليل كاف للوضوء والعنبر لم يجر
 يتغير بوقوع الحماصة فيه يتوضأ به ويقتصر ولا يطر

الى الماء الجارح ولا يشرك ذلك الماء لاجل قبحه وقبحه
 النجاسة لانه الاصل الطهارة وكذا ان القوي الماء الجارح
 يذهب به الذي في بنية شئ نجس كالحبنة والخمر والبيهر والعندرة
لا يتنجس الماء ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه لانها
لا تستقر مع جريانه الماء وقد ذكرنا في علمه اذا ثبت
جيت اودن من الخمر في القنطرة او في الماء الجارح من غير
استقراره اى مكانه القوت يتوضأ به جاز وضوءه اذا لم يتغير
احد او مضافا فكذا اذا جلت النجاسة مضافا الى شئ
اى جاب بغير يتوضأ به جاز وضوءه وهذا هو الصحيح
خلافا لما يزعم انه لا يجوز ذلك لئلا يطغى ساقية صفوة
فيها كلبية او شاة قد شرب منها جري الماء عليه لا با
سبابه يتوضأ به استقر منه ان لم يتغير لونه او طعمه
او ريحه وهو اى هذا الحكم روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
الاصل الطهارة في كل شئ وبالشك وذكركم النوازلة
اذا كانت الماء الذي يلاقى الحبيبة ودون الماء الذي يلاقى
الحبيبة يعني اذا كانت القليلة الماء الذي يلاقى الحبيبة جاز
في الاكثر باجرى الماء الذي عليه وغيره مما من حيث
الانزاع من تحت جاز الوضوء من السفلى والآيات كانت
الحبيبة شبيهة تحت الماء فلا يجوز وهذا اختيار الحنفية والشي
 والله اعلم

و

وبما هذا ماء المطر اذا جرد من ميزاب السطح وكان
 على السطح عند ذلك او غيرهما من النجاسة وكان اكثر
 الماء لا يجري عليه ولم تكن عند الميزاب فالما طاهر اذا
 لم ينجس فيه اشر النجاسة اعتبارا للغالب اما ان اكانت
 العندرة عند الميزاب او كان الماء كذا ونفسه او اكثر يلاقى
 العندرة فهذا اى الماء الذي يجري من الميزاب نجس ولو لم
 يتغير واللاذلة لم يكن كذلك وهو ظاهر اعتبارا
 للغالب وانه يسائر الطهر من النجاسة او من الشئ
 ان كان المطر دائما استعمل لم ينقطع بعد ذلك طاهر
 سواء عمت النجاسة اكثر السطح او لا لعدم تنقية
 مخالطة النجاسة لاحتمال اياته النازلة قبل ان
 تميل الى السطح وان قطع المطر بعد ذلك سأل
 من الشئ ان كانت على جميع السطح او على اكثر
 نجاسة فهو اى ذلك السائر من الشئ نجس للعلم
 بان نزله بعد اصابته السطح وجريانه عليه هو ان غالبه
 نجس والكم للغالب والنصف له حكم الاكثر للاختصاص كما تقدم
 وان اكان الماء الجارح يجري حيا ضعيفا فينجس اى
 ان يتوضأ به المتوضئ على الورق اليابس حية يجري
 عن الماء المستعمل في بعضهم يجبر المتوضئ عليه الى

اعلم ان الماء ينفذ من اجزاء الماء او الحقيقة التي يات منها
 ليكون اخذه من فوقه كان سقوط الماء الساقط
 فاذا استند الماء الى الارض من فوقه وبقي جريان
 الماء الذي استند منه كان جارايا كما كان جارايا
 الوضوء كسائر المياه الجارية اما المدة في جريان
 الماء انما يكون جارايا في الحكم فقال بعضهم انه اذا كان
 بجريان روي في الحكم انما يكون في الحقيقة وينقطع الجريان
 فليس بجارايا وان كان بخلافه فهو جاريا والاول
 اسنخه والثاني اذا ظهر في المتن ان الماء بطه النهر
 نجسا وجري الماء عليه ان كان الماء كثيرا بحيث لا
 ما تحل لا يتنجس وان كان القليل او كان جميع البطن نجسا
 ونهره من ان كان قليلا يري ما تحل يتنجس الكلام فيه
 كما الكلام في المردود على الحقيقة وان كان في النهر ماء رائق
 فتنجس ذلك الماء الراكد ونزل من اعلاه الى على النهر
 ماء طاهر واجزاء اجزاء الماء الطاهر الماء الراكد
 المتنجس وسيله فانه اذا الراكد يظهر بقلية الماء الجار
 عليه ولو قويا ماء انساب منه جاز ان لم يزل الى
 للنجاسة ان من الاوصاف الثلاثة كما هو حكم الماء
 الجار في وقت ~~النجاسة~~ في بيان احكام النجاسة والماء

انما ينجس ما ينجس
 وقيل ما ينجس ما ينجس
 بعضه

في احكام النجاسة

الراكد

الراكد الاصل عند ثبوت الماء الراكد اذا لم يكن عشرة
 عشر لا يتنجس بحدوث النجاسة فيه وان لم يظهر
 فيه اثر حائل الماء مطلقا ولذا في واحد في
 القلتين فما بعده دلالة ان قدرنا ما في الشرع
 اذا كان عشرة في عشرة اعلى من القدر ما في طوله عشرة
 اربعين وعرضه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراعا وحيث
 اربعين اذ كان مائة مائة كان مائة ذراعا فالنجاسة
 اربعون استند في النجاسة واما مائة فالنجاسة اربعون
 اعلا يتنجس اربعة بالعرف وقيل للنجاسة بالعرف الا
 من وقيل قد روي اصابع مفتوحة والمراد بالذراع
 ذراع الكراب وهو سبع فخط قبضات فقط وقيل مع
 اصبع قايمة في القبضة الاخيرة وقيل في كل قبضة وقيل
 فيمتر في كل مائة ومكان ذراعهم وفيه نظر يستأن في
 الشرع وان كان للوجود بالحقيقة المذكورة انما يتنجس
 عشرة من كبر لا يتنجس بحدوث النجاسة اذ المبرور
 انزل اذا كانت النجاسة مائة هكذا وقع في نسخ
 المتن والقصود ان كانت النجاسة غير مائة فكانت
 لفظ غير سقطت مع الكاتب ومشاعت من النسخ
 قال بعضهم وهو بعض شايع العراق قال في غير المبرور يتنجس

ما حق النجاسة مقدار حوض صغير كما في المرتبة الأولى
 بينهما الآية قوله والنجاسة ليست باللون والحوض الصغير في غير
 ذلك وفيما ذهبوا إلى جواز نقس في حوض كبير لم يعمدوا
 وفيه بيان المراد بقاؤه من غير جواز نقس في الحوض الكبير فلا
 ينجس ما كان في حوضه على ما في الواقع والحوض هو
 الوضوء أو غيره من الحوضين وهو حوض كبير وهو الوضوء
 فضا على حوضه من الماء في الماء فوض الماء ثانياً وهو
 في موضع الوقوع قبل الغسل في حوضه أم لا قالوا لا يجوز ولا يجوز
 استعماله لأنه من غير شريطة ليصير الماء المستعمل
 شايعة في الماء فيصير مغلوباً وشايخ بخاري وكذا قال
 لعلهم يلبون لكثرة وقوع مثل ذلك في الناس على دعاء
 للحكم القياساً بقاء ما إذا كان الرجل يصفو
 يتوضوء من حوض كبير حار على قدر شايخ بخاري
 وعليه المروءة اجتناب الباطل أن من اغتسل من حوض
 كبير فلا يخرج يتوضوء في ذلك المكان بناء على أن الحوض
 الكبير بمنزلة الجارية استعماله الماء المستعمل في جرة الماء
 الاختلاط وإليه ذهبوا يتوضوء أو يغتسل في الحوض الكبير
 بناحية الجيفة والأصل فيه إباحة الجواز مع الغرض من مكان
 النجاسة وعلم الجواز ما تقدم من أنها كانت مراشاة للنجاسة

أن يتوضأ اللبيل منها بقدر حوض صغير وإذا لم يكن
 النجاسة مراشاة بحوض مطلقاً على احتساب علماء بخاري
 وروى عن الفقهاء جعفر المذاهب أن يتوضأ
 المتوضوء في أحمة القصب أما في النجاسة وكانت في الماء فإ
 كان الماء لا يخلص بعضه وبعض لا يشترك أصلاً
 القصب القصب بما لم يجر وضوءه لاستعمال الماء في
 المستعمل وإن يخلص بعض الماء إلى بعض جاز الوضوء
 لاستهلاك الماء المستعمل الكثير وانقضاء القصب
 بالقصب لا يمنع انقضاء الماء بالماء وإنما يمنع انقضاء
 الواحد ببعضه ببعضه وكذلك لو توضأ في ماء ثم رجع
 إلى خلص بعضه إلى بعض جاز ولا خلاف أن الحكم انقضاء
 توضأ في غديره على جميع وجوه الماء جسر أو بجمع مفتوح
 فهو مجزئ ساكنة ثم ماء مغسولة بعدها ثم ماء وكذا
 وأخره ماء مفتوحة فالله التي كتب بعضها ماء فخرها
 وهي أحلة على فريسة معناه فخره الضفدع ونحوه
 في الطلح وهي شئ أحسن بكثير من الماء فخره قبل أن كان
 ذلك الطلح جازاً في الماء بانه كان في جاز الوضوء
 لأنه الماء يخلص بعضه إلى بعض من تحت وإن كان لا يتحرك
 فهو راسب في الأرض فيلزم ما إذا خلص بعض الماء

بحكم

فلا يجوز الوضوء وكذا لغيره ايضا اذا نوى من حوض قد
 اتحدما في الحوض على وجه الماء من قبعة يتحرك بالتحريك
 بحيز الوضوء اما ان كان الحوض كثيرا فليطعمه قطعاً للتحريك
 بالتحريك لا يتحرك الماء او يتحرك لا يجوز الوضوء ولا يجمع
 اتصال الماء بالماء بمنزلة الصفة وخوفه فان كانت الحجة
 قليلا يتحرك يتحرك الماء بحيز الحوض اذا اتحد
 ماؤه فتفتت موضوع منه الماء متصلاً به والفتت
 كخفة اسفل ماء وقعت فيه اى الفتت بحاسة او لم
 فيه الكفاية وتوضاء به الى الماء الزبرج فيسقط التفتت
 فانه يغير بها بخاراً وبوكر لا يكتفى بتنجس الماء لكونه
 متصلاً بل هو فلا يخلع بعض الميعين فيكون وقوع النجاسة
 او الماء المستعمل في ماء قليل فيغيره ولا يغيره المبرك
 عكره ابو جعفر الكبير بخاراً لا يتنجس اذا كان الماء تحت
 الحوض عشرة عشر وانه كان اى ولو كان الماء متصلاً بالمجد
 لكن عشرة عشر في الفتق على قدر صغير لا يكره الاقنات واما
 اذا كان الماء تحت الحوض متصلاً عنه فيحيز الوضوء ولا يفسد
 انما يكون عشرة عشر ولم يفسد بصفة من غير سائر
 بخلاف القصة الاولى فيحيز بخلاف بين المشايخ للذ
 كور بين وعما هذا التفتت اذا كان الحوض مستقراً في الشفا

كوة

كوة فانه كان الماء متصلاً بالشفة والكوة وفيه عشرة عشر من الماء بوقوع
 التفتت وان كان متصلاً لا يفسد ولا قال وهو الحوض المجرى كالخوض
 الشفة في الخزانة والكم والتفتت فانه تفتت الحوض الماء فلا يجرى الماء
 يعلى على وجه الجرد ويعلى والفتت كالماء والفتت فانه علا في التفتت كالماء
 كالماء الفتق فانه فيه الكلب او صابت النجاسة اخرى يتنجس من عامة
 العلماء ولم يفتت الماء الذي تحت الجرد كانه ماء التفتت كونه من الماء القليل وانما
 يتنجس من النجاسة اى فلا يجرى الماء في حيزه من التفتت كانه فيه وقت النجس
 من الماء على ما يات في حيز الحوض وخوفه ولو قسنا انما تفتت الحوض المذكور
 فلم يقع عسالة الماء جاز وضوءه على كل حال كبير كانه التفتت وصغيراً وان
 وقعت فيه وهو عشرة عشر لا يجوز الوضوء ولو وقع في التفتت المذكور
 شاة او غيرهما فاستان الكامة الماء تحت الحوض عشرة عشر لا يتنجس كونه
 ولا يتنجس في التفتت البقرة لانه المرت فيصلى بالان بعد التفتت منه حتى
 لو علم ان المرت حصص التفتت قبل التفتت وان كان الارتفاع يتنجس
 فانه ماء التفتت يتنجس وكذا ان كان الماء تحت عشرة عشر يتنجس
 جميع الماء وانما انما الماء ان يسط على وجه الجرد كانه عشرة عشر
 ولا يتنجس بالمرت لا يتنجس ولا يتنجس ولو كان عشرة عشر فتفتت انما
 قضاء سبعاً وسبع مثلاً وقعت فيه النجاسة تنجس لانه المعتبر في
 الوقوع فانه امتلاء بعد ذكره صريحاً في التفتت كانه الماء ولا يفتت الا به

الفتق

تحت البصر كما كان غافقا وقيل لا يدركه ولا يدركه كبر جاذبه
 تحت استقامتلا قيل هو كسر تحت الماء شيئا فشيئا وقيل لا يتحرك
 كونه كبر او ب او بعد التماسه من شيئا تحت البخار كما ذكره في
 الرقيقه والتمت ان الا اذا دخل مكانه جالس القبل بالتمت شيئا
 فشيئا من تحتها ودخل مكانه طاهرا وجرح قبل القدر بالتمت شيئا
 صار عشرين عشرين ثم القبل بالتمت لا يتحرك في قافه وقيل فانه
 دخل الماء جانب من صغير قد يتحرك في جانب قال ابو بكر
 الاعرج لا يظهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه ثلث مرات فيكون ذلك كذا لا كما
 كما القصة اذا نتجت فانها تغلث ثلث مرات ولا غير لا يظهر ما لم يخرج مثل
 مكانه في مرقه واحدة وقال ابو جعفر انه قد ظهر في البحر في جانب الخرج
 من جانب ما لم يخرج من مكانه فيه وهو اقل ابو جعفر اختيار الصد
 الشريد لا يبيد جارا والجان لا يتحرك ما لم يتغير بالتمت صغير
 يدخل فيه الماء من جانب يخرج من جانب اخر في مرقه في مرقه في وقت
 زرع الله فيه ان كان الخوض لمعاذ البيع فانه في جود الصفا الطاهر
 ان الله المستول لا يستقر قبل بل يدور حول ثم يخرج فكله كالحمار فانه
 كالحمار كذا في قوله لا يخرج لا يخرج لا يخرج لا يخرج المستول يستقر في
 فلا يمكن كالحمار فيكون لا استقوال فلا يخرج الا ان يتوضا في موضع الدخول
 ان موضع الخرج فلا يخرج الا ان يتوضا في موضع الدخول اذا كان في موضع

خ

من ارض الماء يخرج منها في ينسبها ان كان الله يترك الماء حركة طاهر
 حركه من جانبته اي من جانب اليسوع فذكره في باعتبار صوبه الماء
 يستقر في الماء على الخرج من مرقه العيون فيكون في الماء في الظاهر ان الماء
 المستول لا يستقر في الماء في الخرج في حركه من اليسوع وان لم
 يكن الماء يهتز في الصفة لا يكون في موضع في الماء في الامام في الدين ان
 هذه القوة والتمت قبل الا يخرج من هذا التقدري في لازم وانما الاعتماد
 على العين فيظهر ان يخرج الماء المستول في علمه من ساعته لكثرة
 الكثرة الماء وقد يتحرك في الوضوء في الوضوء والاعمال في علمه يخرج
 الماء المستول فلا يكون في الوضوء في الوضوء في العلم ان كان في بيكيت
 يتقاطر على العضو في الماء مطلق ولا يتم اذا قد في المستول كذا وكذا
 او ان لم يكن في الماء يتقاطر على العضو عند ذلك يتم ولا يخرج المرق
 على العضو في تقاطر الماء في الماء وحكم الا في حكم التماسه في موضع صغير
 كبري في موضع من الماء في الماء في موضع في موضع ذلك المرحل
 في موضع في الماء في موضع في الماء في موضع في موضع ذلك المرحل
 الماء في موضع في موضع في موضع في موضع في موضع ذلك المرحل
 الماء في موضع في موضع في موضع في موضع في موضع ذلك المرحل

٧١

فان كان المسافر مستقرا في الخفى يوم اول ليلة وان كان مسافرا لم يمسح
 ثلثه ايام وليا له ان لم يمسح يوما وليه المقيم وابتدأها اول مرة الذي
 كونه المقيم والمسافر عليه الحديث لا يقرأ ذلك من طهارة الغسل طهيرة
 لا ابتداء للذة وقت الطهارة ولا وقت الاستحباب ولا وقت طهارة المصباح
 ولم يلبس خفيه الا وقت الظفر في لا يحسن الا وقت العصر فابتداء للذة وقت
 العصر لا وقت البقي ولا وقت الظفر ويجوز له المسح اياها في وقت
 العصر من اليوم الثاني وان كان مسافرا في وقت العصر الذي هو الرابع
 وابتدأه قبل اكمال الوضوء في كل المرات قبل ان يحسن جاز له المسح على ما اعتد
 تقدم من الشوط كذا الطهارة كاملة وقت الحش خلافا للشافعية ناهي الشطعة
 كونه كما ملة وقت اللذان يظهر خلافا للشافعية هذا في اذ الوقت فاسترخا
 غسل احد جوارحه طهارة الحش قبل غسل الاخرى ثم غسل الاخرى وادخلها في الحش
 فان لا يجوز له المسح من وجوهه عندنا لانه عندنا يكفيه ان يكون الحش ملبسا
 على طهارة او على طهارة كاملة عندنا والحش بخلافه ما اذا كان ملبسا على طهارة
 ناقصة عن الحش حيث لا يجزئ المسح عند خلافا للزفر والطهارة الناقصة هو طهارة
 صاحب العند كذا طهارة التيمم حتى المسح فتمت وهو المرة التي ترك الوضوء قبلها
 دفعت في ايام اربعة عشرة ايام والمخير او فوق اربعين او النكاح وهو حال فزاد

كتاب

كصاحب السبيل او غلات الريح او غلات البطل او الرعا والرايم او الجرح
 التي لا يذوقها اذا نطقوا بلطف قبل ان ينزل من على زعم التي قد قس على الحاشا
 للذي يستلزم على طهارة كاملة ولو استمر طهارة العذر دون ما ظهر من كونه
 شئ في الوقت فقام في الحش بعد المسح فانه من غير ما عند من غير المسح
 الذرة وحيثما ليس بالطهارة في الشرع والجود المسح لوجوبه الغسل بعد
 جرح اضم او بغيره من الماء فاذا شرب من غير ماء قدر ما يرضى للمسح
 على خفيه لا وجوبه الغسل كما ان الوضوء من غير ماء واجب في الغسل لا يغسل
 ويسمي به خفيه كذا في المسافر وضوء خفيه ثم اجب عنه ماء يكفي للوضوء
 فاذ يتم ويغسل فانه يشرب بعد ذلك من الماء فوضوءا غسل جليله والخبث في
 لا يلحقه بحت الغرض والرجل والمرة فيه في مسح الخف مسوا لا الا لانه لم
 لم يخشوا في شاة الا لاجل الاحكام ما يقع خفي من المسح اناس على طهارة
 او على طهارة باطنها الى على طهارة باطنها الى على طهارة باطنها الى على طهارة باطنها
 عندنا قالوا كذا الدين بالرائي على مسح باطن الخف لونه ظهره ولكن اثنى
 في الحاشية على المسح عليه ولم يمسح على طهارة خفيه بغير باطنها في رواية كذا
 المسح الخف اوله من علاه ويستحب ان يكون المسح خطوطا بالاصابع لما روي
 من عن الخطا في روايته انه ثمة ان المسح على خفيه حتى رأت انا الصابغة على
 خطوطا ولو وضع الكف ومثها او وضع الاصابع مع الكف ومثها فكلها
 حسن والاحسن المسح بجميع اليد كذا في الطهارة وغيره واستحب ان يمسح
 الاصابع ويذكر الاستاذ اعتبار بالعرف فان المسح في ذكره يستحب ان يكون

فصل

خج

ولا اعم القاضين بدل
عن اليمين
في اليد

یا قیوم

باجاء الامه المجتهدين للحج في الفل فانه سقطت بعد المسح فليس عليه
السج سبب شرعية وان سقطت فربما سقطت من غير وجوب السج
خبرها وان كان السقط فربما سقطت من غير وجوب السج
والسج على الجارية ما وجب ان كان لا يضر غسل ما تحت يدها من الفل لاجل
وانه كان يضر غسل ما تحتها بالماء الباطن ولا يضر بالماء الخارج يدرم غسل
بالماء الخارج كاف يضر الفل ولا يضر السج ما تحت الجيرة ولا يسج
فوق الجيرة هذا سقطا فافهم والسج على الجارية انما يسج اذا لم يقدر
على الفل ولا على السج على القربة نفسها بان يكون يضرها الماء والفل
السج ما اذا كان لا يقدر على الفل لكن يقدر على السج على القربة فلا
يسج على الجيرة وفيها الوجه الصحيح في الحج فخال برهاده الدين صاحب
المحيط في معرفة كيف هذا فانه اكثر الناس من غفلوا ان ينفذوا اذا
فزعوا الفل من السج على القربة مع عدم ضرر السج على الفل من وجوب
كذلك فان ترك السج على الجيرة والحال ان السج عليها لا يضر كجاء عند من خففه
خلافها فان سجدوا لا يجزئ ولا يسج عليه الصلوة والسلام على من سجد
بذكره ولا يسجد له ولا الفريضة لا تثبت بخبر الواحد قد سقط الفل
بالاجماع اما الاستيعاب في سج الجيرة فممنوع عند البعض وهو وان كان
غيره خفيفه وبعضهم يوجب الاصم خواصه من سج قالوا انما يسج على الكفا
جاءه عليه مال صاحب الهدية وصححه الحنفية وقالوا السج على النصف او قل
الربوكتين في الجيرة بالمرءة وحده كالحائض وحده لا بالمرءة وكذا في غير

وان كان ينفذ منس ماخذه
لا يلزم الفصل بالاجماع لم

تلاش

69

من غير صبر ولو كانت الحجة مرفوعة الفصل تحت جميع الجيرة
 ونحوها جازعته بغير دليله جعل الجيرة مقدار الجراحة في جازعته
 لا السج على الجيرة تبعاً لموضع الجراحة لا الجيرة والعصاة لا بد
 الا يكون انهم الجيرة فتمتقت الضربة الجوز السج على الزيادة كان
 يفرعها على الفصل لاجل الجراحة وان كان لا يفرع ذلك مسج على الجراحة
 وغرسها في الجرح والافرن في جميع ما تقدم بين الجيرة وعصاة الفصاة
 والفرج والجرح السج على الجيرة ونحوها بمنزلة الفجر في جميع
 مع الفصل ولا يتوقف بوقت فلو كان باحد من جليل في وقت فليس عليها
 وغسل العتيق جازله لانه يهيى بين الفصل والسج على الجرح على
 العتيق وجرحها ثم احث لا يفرع ان يسج على الجرح لا يكون جرحاً بين الفصل
 والسج وانه الجرح عليها جازله المسج على العتيق طوكا مقطوعاً احث
 الرقبى في الكعب او تحتها او تحت الكعب طوكا على موضع القطع فرفق
 فلو غرس موضع القطع والرقبى العتيق في جرحه ثم احث ينظر ان كان ما بقى
 من ظهر القدم المقطوعة مقدار ثلث اصابع او اكثر يسج على الجرح
 والا يخلو لم يكن ما بقى من ظهر القدم المقطوعه مقدار ثلث اصابع يغسلها
 او طنا الرقبى لا ذواته وجعل موضع القطع فلا يجعد السج
 على الجرح بل هو عليه انقطاع مقدار الفرز والذو جعل غسل المقطوعه
 وجعل الرجل العتيق فلا يجمع بين الفصل والسج وان كان مقطوعه
 الاصابع من احد الرقبى وكثيرها وبعض جرحه خال من القدم فمخ السج الجرح

فان وقع

فان وقع السج على الجرح على السواء ما بقى من القدم ارين وقع
 السج على القدر الذي فيه القدم من الجرح حال كونه ذكر السج على مقدار الثلث
 اصابع على الموضع الذي فيه القدم من الجرح فلا يجوز السج وكذا الحكم
 على هذا التفصيل اذا كان الجرح واسعا وبعض خال من القدم والحاصل
 ان مقدار الفرز يعتبر في القدم لا في الجرح فانه وقع بتمامه على القدم جاز
 وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز رجل توضع مسج على الجرح
 وبسبب فيه ثم احث قبل ما بركت فتقضاء يسج على الجيرة والجرح
 لانه طارئة كما ملته عالم بترأحه جازله امامة الاضيق فانه احث
 بعد ما بركت على مسج على الجرح لانه الجرح على طارئة ناقصة
 ذكره في شرح الاسبيح في ذكره في الشرح وان كان الشقاق في طلبة
 او في بلد جعل في الدوام كما في المرحوم ونحوه والشهر برأه في الدوام
 وجوب ان لم يكن يفرق ولا يفيضه السج لعدم الضرر وان كان الشقاق
 في يد وقد جرح العضو بنصفه سبعين بغيره حتى يوصيه سجناً
 عند بخره خيفة وجوباً عند ما فانه لم يستعفى ويتم وصله جازت
 صلته عند بخره خيفة او خلافه ما دام على هذا الخلاف اذا كان لا
 يقدر على الاستقبال او علم العقول في النجاسة وجعله بوجهه
 او نحو له يجب عليه الاستحسان عند ما لا عنده المكلف انما يكلف

بارق

جازعته مسج مقدار الفرز
 والاصابع وان وقع السج
 تحت اصابعه

بقدره نفسه لا بقدر غيره فان لم يجد من يوقته بان لم يكن عنده احد
او كان هاسعا به فابى جازت صلواته بالاخلاق الخلق العجز
كروجه ولما السبح على الجوارح جمع جوب وهو ما ليس برب
البر والنج البر وكفوم مما لا يستحقه ولا جرمه وفاقلا يجوز عند
ابن حنيفة الا ان يكون ذلك لادب الى استوعب الجلد ما يستحقه
من الكعب او من على ارجل الجلد على ايدى الارض من ما خاصة كان نقل
للرجل وقال ابو السبح عليه اذا كانا نخشع لا يشعنا ان قال في الغريب
شفا الثوب اذا رقت حتى رابت ما ولف من اب حجب وهذا اذا كانا
نخشع لا يشعان وفي الشفوف تاكيد الخيانة وفي بعض الكتب
لا يشعان الماء ولا يشعان الماء فالاول بمعنى لا يشع الجوان
الماء الا انهم كما لا يدرك والعزم والشفاء لا يجاوزان الماء الى القدم
كما في فتاوى قاضي خان وعليه ان على قول ابن سريج ومحمد
الفتوى قال في الرحمة وقيل جميع ابو حنيفة في قوله ما ولف حرم
على ما روي ان لما مرض مسيح على الجربى من غير فعل وقال لقواوه
فعلت ما كنت منعت الكثرة من استرا على جوبه وعجز الجوب
النخيل هو ما يستحقه لا يشع ولا يشع على القدر غير ان يشع
بشيء من ردهم فليس وهذا هو آخر النخيل غير ما تقدم وقال الزاهر

فان نخشعنا بمشيمه فربما فصاعدا كجوب الجربى فعل الخلاف
الشمي ومثله في الصلاة وهو من الخردون ونزاعا للمر والجربى
على الخفاف المنقذة من اللبث الغريبة لا مكان قطع الساق بها
فاعتبر قطع المش لا دعوى العصى من امتعة الرجل ثم قال الزاهر
ذكر في الشريعة لطلو ان الجوب حجب من الجربى والغزل
والشعر والجلد الرقيق والكبر ليس وذكر الفاضل في الاربعة من النخيل
والرقيق والشعر وغيره النعل والبطن وغيره المبطر واما الخش
فلا يجوز السبح عليه كيف كان انتمى وقد علم الله منه ان لم يجز
ليس محصيا بما ينسج على العين من الغزل بل يصلح على ما يحاط به الكبر
وغيره ايضا وعلم ان المراد من الغزل ما غزل من الصوف لعطف
الشعر عليه وفي العلم ايضا ان الكبر ليس لما هو غزل النعل بل هو
ما هو مثله في الخيانة كالكتارة والادب شيم وجند فالقول من
الجوب داخل تحت ما هو من الغزل لا تحت الكبر ليس والحق به ومنه
ان يجزى فيه التفصيل من انه اذا كان مجلدا او منعدلا ومبطنا
يجوز السبح عليه اتفاقا والافاه كما نخشعنا يمكن ان يشع من سخا
او كثر فعل الخلاف وان لم يكن ذلك فلا يجوز بالاتفاق على الاول
عدم دخول تحت ما هو من الغزل الجوان الحاقه بطريق الولاية فانه

١٠٠
 من مخرج الموضع على اليد من الغزل على ما لا يخفى فإذا كان كذلك فلا يشترط طهور
 السج على ما ليس بالدرج جميع القدم والكعبين بل يكفي ما يطلق عليه
 المنعك وروى أنه تمت مرة السج فمضى حتى لم يبق من سج الخفي في
 غسل الرجلين دون إعادة بقية الوضوء وكذا إذا نزع قبل
 تمامها وفي فتاوى قاضى خان تمت المدة وهو في المصالح
 ولم يجزى ما يحضر على صلواته إذا فائدة في قطعها إذا لم يقطعها
 وهو ما جاز غسل الرجلين فائتم ولا حظ للرجلين في التيمم والتمشيط
 من قال بعد صلوة والاقوى أقبح انتهى والظاهر أن القيمة هو
 القول بالتمشيط ولا يشترط التيمم ولا حظ للرجلين فيه بل هو طهارة
 لجميع الأعضاء وإن كان محله العضوين كما أن الوضوء طهارة
 لجميعها وإن كان محله أربع أعضاء وكذا إذا كان نزعها
 ذهبا رجليه من البرق فائتم ولا يسج على الخفي على ما اتفقوا
 الشيخ محمد الدين ابن الرماح قد ذكرناه في الشرح فضل

بياض صحيح

١٠١
 في فاقض الوضوء الواقض من ناقضة ولا بد من العلم بالناقضة
 للعامة أي العلم بالناقضة للوضوء كإخراج من السيلين أي خروج كل
 شيء من القبل والبرم فيقبل البول والغائط والدود والحصى
 والريح غير أن الريح من غير البرم لا تنقض فلما قال وإخراج من قبل
 الرجل والمرأة رجم فنته الصحيح أنه أي الوضوء لا ينقض كذا ذكره
 في المحيط والاختلاف في أن الخارجة من الذكر غير ناقضة وكذا غير المنته إذا
 خرجت من الفرج ولما التفت فقبل تنقض والصحيح أنها لا تنقض
 بل الصحيح أن الخارجة إذا خرجت من الفرج من الفضاة والاختلاف
 في غيرها وإن خرج الريح من الفضاة وهو الذي انقطع الجوابين قبل الإجابة
 فأقبل المسكان فصل محمد يجب عليها الوضوء للاختلاف وذكره
 جماعة قاضى خان وكذا غيره أنه مستحب لها أن تنوض للاختلاف مع أن
 طهارة ثابته يفتى فلا نزول بالشك ولكن قبل كذا الريح من البرم
 بل الغالب يخرج أن الريح من البرم وقيل إن كان مسرعا أو متعلقا ولا
 منة ولا حظ له لخروج البرم يعلم أنهم يكن من الأعلى فهو خلط أو شدة
 لا وضوء عليه وكذا الدود والحصى إذا خرجت من أحد هذين الموضعين
 فعلى الوضوء لاستباح الرطوبة وجوحد في السيلين وأن قلت
 لا وضوء عليه في الرطوبة وإن خرج الدود من الفم أو من الأذن
 أو من الخراج لا تنقض لأن الدود طاهرة ومعلوم أن البول
 غير ناقض لعلنا وعدم تقوى البول في ما وإن أدرج الحقة

٢٨

المجاورة لما لا يخلو الفضايا ويقتضيه قليل وهو غير متوقف والتجاري
 ماله الاصل الى كونه حتمية فاليكه ان ياتخذ البلع بطريقه ويصل مع كذا مثلا
 وفيه نظر مكرن في الشئ وان قاده وما قاما ان يكون من الدرس او
 الجوف سائلا او حلقا ان كان سائلا ينزل الى الراس ينقض اتفاقا
 ان ملو الزاوي وان كان حلقا اي جوف لا ينقض اتفاقا وان غلب
 السائل على الزاوي نقض وكذا ان كان سائلا بان كان اصغر نازحيا
 فان كان اقل صورة من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحلق على سائلا
 وان صعد الدم من الجوف ان كحلقا لا ينقض اتفاقا الا ان يملأ الدم
 لانه سواد محترق فاعبر سائر الفضايا التي وان كان سائلا فعلى كذا
 الى ضيقه ينقض وان لم يكن اي لم يكن ملا الدم كما ان الدم ملا السائل
 لانه الملاحة والجوف اذا العدة ليست محلا للدم وعند محمد لا ينقض
 مالم يكن ملا الدم اعتبارا بالقي للكون في الجوف وان قاطعا او غير
 سوى الدم السائل وانما ذلك الطعام لثلا يتوقف ان الضمير المتقدم
 ذكره قليلا قليلا شرفا وكان بحيث لو جمع بملاد الفم فينظر ان الحدة
 المحل بان قاطع الجوف فيجلب واحد يجمع عند الجوف ويحكم بالنقض
 وقال محمد ان الحدة السب وبها الغشيان يجمع ويحكم بالنقض والاشهر
 وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها والى الاسباب
 اي الاتخاذ اذا كان كاي اذا قاطع فانيا فيكون كذا النفس في الغشيان
 والحجتي اي الاضطراب والحركة لدفع المعدة مالا تطيقه وكذا

ثان

ثانيا وثالثا وهذا هو السبب اما الدم ونحوه اذا خرج من الجوف
 فاما ان يسيل او لا يسيل سائل بنفسه تقضي والآفلا خلافا لغيره لثقل
 عليه السلام ليس في الفطر والعطرين من الدم فلو كان ان يكون
 سائلا او ملاذا بالقطر والعطرين من الخارج شيئا بان يقطر ولا يسيل
 بدليل قوله ان يكون سائلا بنفسه بكسر النون وفيه واحد
 الجوف والبشرة فثبت في حال مناهة خلاص اجتناب الخارج
 والثابت عليه اودم او صديد اي ماء اصفر رقيق عن الدم او الفم
 ان سائل من راس الجوف ينقض الوضوء وان لم يسيل من راس الجوف
 لا ينقض وهذا يشمل ما اذا خرج بنفسه قال اوضح بالعقد في حال
 من اجابار صاحب المحيط في الهداية انه اذا خرج بالعمد لا ينقض
 والاول اوضح فلا يملك الهمام وذكر في الشرح وتفسير السيلان
 النافضا ان يحد ذلك في الشرح من راس الجوف اي ينزل بنفسه
 من غير شعبة غيره واما اذا علا من راس الجوف او البشرة ونحوها
 ولم يخرج لا يكون سائلا وقال بعضهم انما يكون سائلا ناقضا اذا خرج
 ونحوه مكان خرج الى موضع بلحقة اي لم يخرج ذلك الموضع حكم
 التطهير اي يجب تطهيره الوضوء في الفعل او في الالة النجاسة
 الحقيقة يعني ذكر البعض الذين فسروا السيلان بهذا
 اخرج الدم من الراس الى النقرة او الى اذنه ان سال ذلك الموضع
 الموضع يجب تطهيره عند الاعتسال وهو ما جاور في قصة

السيلان
 اصله من
 السيلان
 السيلان
 السيلان

+

الانف وصل الى الاذن الى خاتمة نفثه الوضوء ولو لم يفرغ وان سال
 المقتضى الانف وداخله الى الاذن ولم يتجاوز لا ينقض وان
 مسح الدم عن رأسه لم يقطع او مسح يده فخرجت يده من
 او الى التراب اوضح القطن وخفف عليه فخرجت يده من يده ينظر
 ان كان حاله لو تركه ولم يمسح به ولم يمسح عليه شيئا لسا ليقض
 والا فلا ينقض لان المصير يخرج ما من شأنه ان يسيل بنفسه
 لو لا المانع ومن السائل لو يفرغ من يده فانه ينظر ان كان
 المانع غالبا بان كان الى اليسار اقل فلا وضوء عليه وان كان الى اليمين
 بان كان الى اليمين اقل فعليه الوضوء لان غلبته بذلك على سيلانه بنفسه
 ومغلبته على عدم ذلك وان استويا بان كان في يده شئ يفرغ
 نازحته مظهر يفرغ احتياطا لان سيلانه بنفسه اظهر منها
 لو غلبت يمينه فرائى ان يمسح يده على فلاة وضوء عليه وكذا لو روى
 الدم على المخلط لانه ليس بسائل فانه فاض خاف وقال بعض
 المشايخ ينبغي له ان يفرغ به او اصبعه في ذلك الموضع فينظر ان
 وجد الدم فيه اى شئ الذي وضعه به الدم وخففه ينقض
 الوضوء والا فلا في الحوائط مثل ابراهيم عن النبي اذا خرج من بين
 الانسان فقال ان كان موضع معلقا او سال ينقض وهو غيب
 وان لم يجد وضوءه بالتراب فانه ينظر الى الغالب ومنها ما روى عن
 ابنه قال الشيخ ان كان في عينه رمل فمسح به من غير ان يمسح

آمر

٥١
 أمره فعل مصادره من مقول محمد بالوضوء لوقت كل صلوة
 اى كسائر اصحاب الاعذار لا ياتي اخاف ان يكون ما يميل
 منه صديقا فيكون صاحب عذر ولا فرق في ذلك بين الذكر
 ونحوه الشيخ والشباب الا ان ذكر الشيخ اعتبار الاكثر والافرق
 بين الذكر وغيره من الوجاع في كل ما يخرج من غلة مع وضعه سواء
 كان من العين او الاذن او السرة او الثدي ونحوها فانه ناقض على
 الاصح لان صديقه يخلو اذا كان بدون وضعه في الفتاوى الغرب
 في العين ويوقض العين للنجاسة وسكونه المخرج جرحه يخرج في
 في ما يخرج من المخرج الذي لا يفرق اى لا يفرق ولا يسكن وهذا اذا
 انجذبه لانه من جلة القروح اما صاحب المخرج الذي لا يفرق او بالهزة
 اى لا يسكن منه من الغرغرة ومن به يسكن القول اى عدم استسكانه
 كونه والشفافة وكذا من به رعاى دلم او انقلاب ربح او استطلاق
 البطل يتوضئون لوقت كل صلوة فيملكون بذلك الوضوء ما نشأوا
 من القرائن والحوادث فلا يخرج الوقت بطل وضوءه ولا بعض الشئ
 وكان عليهم استئناف الوضوء لصلوة اخرى ولو لفظ القدر
 وفيه نوعان يبطل وضوءه بالنظر الى صلوة به عليه او لا يبطل به
 بالنظر الى صلوة اخرى وان توشأت المستأضه حين تطلع الشئ
 في غير ما رآها حتى لا يغيب وقتها عند غروب الشمس فيقال
 صلواته التي لم يمسح به في غير ما رآها وضوءه يستقضى المخرج الوقت فقط

عند ان خيفة ومجد وبالدخول فقط عند ان فرأى بها وجده عند ان
يخرج في الصورة الظاهرة المذكورة حصل دخول ولم يحصل خروج
فيقتض عند ان يوحى ان خيفة ومجد وفيما اذا انقضت قبل
طلوع الشمس طلعت وجدا لخروج ولم يوجد الدخول فيقتض
عند الثالثة لا عند اخرى وفي وجوب الخروج ان يربط جرحه
تقليلا للتخارج وان لم يكن منعا كلبا فان الطهارة واجبة بقدر
الامكان وان اصاب الثوب من ذلك الدم الشئ من قدر الدرهم
لوجه غسله لانه نجاسة غليظة هذا اذا علم او علم ظنه انه اذا غسله
لا ينبغي ثانيا قبل الاصلوة ليكون الغسل عليه او لو كان الثوب الذي
اصابه ذلك الدم نجسا لا ينبغي قبل الغسل من الصلوة ثانيا جازا انه لا
يغسل ثانيا هو النجاسة المختارة للغسل وقيل لا بد بجهه انه يغسله في وقت
كل اصلوة مرة وصاحب الغدر اذا نزع الدم ونحوه ونحوه عن الثوب
بعلاج يخرج من ان يكون صاحب غدر لانه تمكنه الصلوة مع الطهارة
الامة لعدم المتانف والمغنى للمغتسل للباكون صاحب غدر
منه ومن سأل الخائف الحائض الا احتث ومنعت الدم عن الخروج
حيث لا يخرج من ان يكون حائضا لان صفة الحيض اذا تقررت
لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج الدم بل على الغدر فانه متعلق
بمرور وقتها بسبب حقيقة الخروج الناقص ولم توجد جرحه جرحا خرج منها ماء
صديد هو الذي لم تكن سائلة قبل الوضوء نقص ذلك ونحوه

لو شئ

سأله في وقتها بسبب حقيقة الخروج الناقص ولم توجد جرحه جرحا خرج منها ماء صديد هو الذي لم تكن سائلة قبل الوضوء نقص ذلك ونحوه

بدر

لا ت

في وقتها بسبب حقيقة الخروج الناقص ولم توجد جرحه جرحا خرج منها ماء صديد هو الذي لم تكن سائلة قبل الوضوء نقص ذلك ونحوه

لان الجرح في وقت مقتضى لا في وقت واحدة فصار من ان جرحه في
البدن احدها لا يفرق له قضاء الاجل ثم سأل الاخر وعابا مسئلة
المخبرين اذا كان الدم يخرج من احدهما وصار صاحب غدر في وقت
نفسه سأل الذي لم يكن يسيل يستفيض وضوءه لافلنا وصاحب الحدث
الذي لم يسيل يتصل به خروج الحدث من غير انقطاع بل به لا يميز عليه
وقت صلوة كاملة ولا الحدث الذي ابتلى به يوجد منه فيه وهذا تعريف
صاحب الغدر في البقاء بعد تقرر كونه صاحب غدر فادام يوجد
منه في كل وقت صلوة كاملة ولو مرة فهو باق على كونه صاحب غدر
لكن تقرر ابتداء انما يكون صاحب غدر بان لا يمكنه ان يتوضأ و
يصير حاله ان الغدر الذي ابتلى به في اول وقت صلوة الاخره فيسترط
في الثوب استيعاب الوقت بالحدث عما بعده الصفة كما يشترط في ذلك
استيعاب الوقت بالظاهرة منه بان يضر الوقت ولا يوجد ذلك الحدث
فيه وفيما بين ذلك يكتفى للبقاء وجود الحدث في كل وقت من اذ انقطع
صاحب الغدر حدث اخر غير الذي ابتلى به والدم يخرج من الحدث
الذي ابتلى به منقطع ثم سأل فعليه الوضوء ذكره الاحكام الفقهاء في
الوضوء لم يقع لذلك الغدر بل وقع لغيره وانما قال لا يتنقض به الوضوء
ما وقع له وانما انقطع الدم ونحوه من الغدر كما لا يخرج من
ان يكون صاحب غدر بالنظر الى الغدر المنقطع وان كان قد مضى
وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع لا يعيد لانه صحيح فليكن

لا يتعدى ولا العكس على السبلان ولم ينقطع لانه معذور وصل
 بظهره المعذورين وكذا الوقت فساد على الانقطاع وصل على السبلان
 لان العذر انما اعتبر للاداء وهو قائم وقت الورد وان نقصه على السبلان
 وصل على الانقطاع ولم ينقطع بغير استيعاب الوقت الثاني اعاد
 لان صلوة دوى الاعذار ينقطع كذا الكافي رجل استنشق اى كثر
 ما انفسه بالنفس فسقطت من الغفلة كثرته بالضم كثرته بالضم كثرته بالضم
 من الخوف والطبع والرأيه حريه فطعمه بجملة من الدم الحار لم ينقص
 وضوءه لان العلق وهو الدم المخرج من الجرح الطبعه خرج في الاربعه ودم
 الجرح هو السيل الى السائل وان فترت اى فترت اى الدم فانه ينقص ويتغير
 وضوءه للسبلان والورد هو الكباره للزمان اذا حصل العوض واستلاد
 دما ان كان كبيرا ان كان ما مضى يكن ان يسيل ينقص لو خرج من العوض
 انقص به الوضوء وان كان صغيرا بان كان ما مضى دون ذلك لا ينقص
 اما العلق اذا مضى الواحدة من العوض حتى استلاد وكانت جثه او
 لو سقطت ونشقت لسا لها الدم انقص الوضوء وان لم ينقص ذلك العلق
 وقوله لا ينقص واما الغياب وهو العوض حتى والبرغيث فانه اذا مضى واستلاد دما
 لا ينقص اما الدم القليل الذي ليس فيه السبلان او القليل الذي
 لا يلد الدم فانه لا ينقص كل واحد منهما حدثا لم يكن جثا عند غيبه
 خلافا لحدوثه اذا اصاب الغيب لا يمتنع جوار الصلوة به وان اى ولو غيب
 وذاد جوارح الغيب وكذا اذا وقع في الماء القليل لا ينجس لانه لو كان

ما يسلم

خا

بغير انقض الطهارة وكذا النوى باقضا للوضوء ان كان اثناء مضطج
 اى واضعا جنبه بالارض او مضطجا على مضطج او مضطجا على مضطج
 تحت الارض لا يرد للراشيه لسقط الثابم اى صار به من الاسترخاء
 لجل الورد للراشيه لسقطه عليه السلام العيب الجوكه السنة
 من ثابم فغيره وهو الكافى لو نام مسترا الى شئ لا يرد لسقط لا ينقص
 فظاهر الخزيب وغيره الطي اوى لا ينقص لانه اذا كان بهذه الصفة
 وجد زوال التماسك كروجه وقول الطي اوى وهو محتار جاب
 الهذيه والقدوري وغيرهما وهو الامح ولو نام جالساً لم يرد
 ربعاً من مضطج الارض وقيل لا قال الحلواني طاهر للذهب ان ليس
 حدث وقال الحلواني لا ذكر للنعاس مضطجاً او الظاهر ليس
 حدث لانه نوى قنبل وقال الرافعي ان كان لا يفرج حديثه ما قيل
 عنده كان حدثاً وكان بسببه حرف او حرفين فلا وان كان نام
 والصلوة قائما او راكعاً او قاعداً او ساجداً فلا وضوء عليه لقوله
 عليه السلام لا يجب الوضوء على من نام جالساً او قاعداً او ساجداً
 حتى يرفع جنبه فانه اذا اضطج استرخت مفاصله وان كان
 اى الرجل جابج الصلوة قائم على هيئة الساجد فيه اختلاف
 بين الشافعي قال ابن سكو شجاعاً انما يكون حدثاً في هذه الاحوال
 في الصلوة اما في غير الصلوة فيكون حدثاً واليه مال المتصنف حتى
 قال فظاهر الذهب انه يكون حدثاً وهو المروي عن شمس المنة الحلواني

وقال في كمال غلظة ظاهرة في ظاهره بين الملة وخارج الصلوة
 وفي الهديان مع عدم الفرق والمعداة ان نام على الهيئة المستقيمة في السجدة
 وانما بطلانها في هذه الحالة بحالها من غير ان يثبت له لا يكون حدثا في
 حدة الوجود من اية اثره المعامل سواء كان في الصلوة او خارجها
 ونعم خفي في الشرح ان نام قاعدا سرعا او غير ربيع من هبات
 العفة او واضعا اليه على عقيب كونه مستويا في الحالين او واضعا
 بطنه على الخربة لا ينقض وضوءه وذكر محمد في صلوة الارز في الخربة
 لو نام قاعدا ووضع اليه على عقيب وصار شبه النكاح على وجهه قال ابو
 يوسف عليه الوضوء وكذلك السجدة انتهى بهذا الاجماع لا اذا انكب على وجهه
 وجعل بطنه على الخربة ارتفع جانب بطنه في مقعده فوال انكس وانما في حال
 اليه على عقيب ولم ينع بطنه على الخربة فعند النقص ظاهر وهذه الصورة
 في الذكورة في قفاوي قاض فان خلاف صورة المشي ولو نام محتيا بالجلوس
 على اليه ونصب ركبتيه ومنه سابقة لما في بيده او يستحب في ظاهر
 عليه او موضعية لشدة تمكن المقعد وعدم تمام الانزحاض وكذا
 لو وضع في هذه الحالة راسه على ركبتيه لما قلنا في الخلاصة فان نام
 من بعد الانقضاء الوضوء وكذا لو نام مستويا كالمسبح ان يخرج قدس
 من جانب ويلبص اليه بالارض وان سقط النائم فوما بعد
 ناقض فيظهر ان ابنة بعد ما سقط على الارض فعليه الوضوء في
 الجرح ان ابنة عند اصابة الارض بلا فصل لا ينقض وفيه الى كيف

ان ينقض

ان ينقض وان ابنة قبل السجدة او فلا وضوء عليه وعنه ان انزل
 مقعد في الارض قبل ان ينشئ النقص وضوء وان ابنة قبل ان انزل
 فلا للخلاصة والفقهاء على رواية الرخصة وان نام مستويا في بيته
 ان كان نومه عليها حاله الصعود او حاله الانشراح لا ينقض وضوءه
 في حالين لم يكن مقعدا وان كان ذلك حاله الصعود لا ينقض وضوءه فكلما
 ولو كان ركبا في الانكشاف في السجدة لا ينقض وضوءه في حاله اي حاله
 الهبوط وضوءه في الصعود والانشراح وكذا الانشاء والجنون في كل منهما ناقض
 للوضوء وان كان في اي وقت كان في وقت النقص لان الفناء اذا انقضت في
 وقت السكر ينقض ايضا وحده السكر اي علامته انه لا يعرف السكران
 الرجل في المرة هذه حرة في النقص ما قال محمد في الحديث انه اذا خذله بعض
 اذا خذله بعض من غير ان يركب اليه في غير اختياره في كل واحد
 اختياره في السكران لاننا في كل واحد من غير اختياره في كل واحد
 وكذا الفقه في هذه الصورة ذات الجوارح ركوع وسجود ينقض الوضوء
 والصلوة جميعا سواء كان الفقه عامدا في الفقه اي على ما يراه الصلوة
 او ناسيا ذلك لقوله عليه السلام في الصلاة في وقتها فليعد
 الوضوء والصلوة وان منعه من صلاة الختان في كل واحد او سجد
 التلاوة او سجدة السهر لا ينقض وضوءه لان الحديث في كل واحد
 في صلوة مطلقة وهي الجملة ذات ركوع وسجود وذكر في الآثار وانما
 في صلوة في وقتها من صلوة ولا ينقض وضوءه كذا ذكره محمد في الآثار

ان ينقض

قال في الخلاصة هو المختار وقال محمد وقاله المحقق فسد صلوة ووضوء وجمعة
 اخذ عامة الشايح المتأخرين ومن لا يجتمع في بعض صور الوضوء ولا في بعض الصلاة
 والى اثار في الاسلام الوضوء بعد في الاصوليين ان منقعة النية
 لا تنقض الوضوء ولا الوضوء المختار بعد الذي اخبر صاحب الخلاصة
 وان في بعض الصلوة لا ينقض وضوءه الا فساد مع الجنب اما التيمم
 فلا ينقض الوضوء الا جامع كذا لا ينقض الصلاة لكنه يفسد الصلاة الغير
 المسبوقة وقد اختلفت في ان بعض ما يفسد في الغاي والماء كغيره من
 القول غير شريك لان الوضوء والصبي قد يكون مسكوكا في الصلاة
 او في غيره بعد ان جعله جمهور العلماء سبوكا بغير نواجزه او لا وقال
 بعضهم وهو سبوكا في الصلاة اذا ثبت نواجزه ومنه الضحك في الصلاة
 فهو منقعه وقال بعضهم لا ينقض الوضوء سبوح صورة وانما جاز بالذل
 المحي في الاثر وقيل اقصاها وقيل لا ينقض وضوء الشك ما لا يملك
 مسكوكا اصلا لا بد ولا جبرانه وذكر في التنازع الحاقه بغير التيمم
 لا يبطل الوضوء والصلوة والضحك بقصد الصلاة لا بغيره اليك السبوح
 ولا بقصد الوضوء لان النقص في روية الحقيقة والضحك ان يكون سبوكا
 دون جبرانه وكذا انما ينقض الغاشية ناقضة للوضوء الرجوع والتميم
 وان يخرج مني عند اذ رجوعه الى الصلاة خلافا لما روي ان يتيمم بطنه
 بظن او ظن او فريده من شرا فريده بغير جلد من جهة القبلة والدير وذكر
 لان هذه الحالة يغلبه خروج الذي ياقبه السبب الغالب مقام السبب
 فيهما

وانما في الذكر والذكر في فاسد النار على شدة كالشوة او الحائل
 كغيره فانه لا ينقض الوضوء عندنا خلافا للشايخ في حقه الذكر ولا
 في اكثر ما استأثر بالشافعي لم يجز الفاسد وما ذكره احدوا فقالوا ان في
 وكذا ستر المرأة لا ينقض الوضوء عندنا سلة كان بشرة او بدونا وقد
 ان في ينقض اذا لم يكن محترمة مطلقا وقال مالك واحد ينقض ان كان
 بشرة والرا لا يستوفات في الشرح ولو حلق الشعر اي شعر لايه اي
 لحيه او شاربه او قلم الاظفار بعد تقصير لا يجب عليه اعادة الوضوء
 ولا امر الله عليه ولا اعادة غسل ما تحت الشعر هو الظفر ولا حقه
 لان الغسل والسج في محله وقوع طهارة حكيمة للبدن كله والحديث
 لا يختص بذلك المحل فلا يزول حكمه بزواله وعلى هذا ان كان في بعض
 اعضاءه بشرة قد انتثر جلد او وقع الغسل والسج عليه فمفسد
 او فسد بعض جلد رجل او غير ما من الاعضاء بعد الوضوء والغسل
 لا يبطل طهارة ما تحت ذلك لما قلنا ومن ينقض الوضوء اي الوضوء
 وشك في الحديث فلا وضوء عليه لان اليقين لا يزول بالشك ومن شك
 في الوضوء وينقض في الحديث اي يتيقن انه احدث وشك هل ينقضه
 بعد ذكره لا فعليه الوضوء لما قلنا ومن شك في خد لا يضره
 وغسل بعض اعضاءه هو خد ام لا فعليه غسله كما سبقنا ولا يضره
 بالشك فعليه غسل ما شك فيه وان شك في ذلك بعد تمام الوضوء
 فلا ينقضه لا بالشك ولا يلزم غسله شك فيه ما لم يتيقن به غير خد

لان التمام فربما ينبغ غسله وكذا علم انه فقد الوصف وشك هو من رتبة
 ام لا فهو على وضوء من علم انه غسل لعضو الحاجة وشك هل قضاه
 ام لا فعليه الوصف نظر في الرتبة ولو تيقن انه لم يغسل عضوا لعضو
 الا وهو نسي في عضو هو كذا في مجموع النوازل انه يغسل الرجل اليسرى
 ومن رأى بلا بعد الوضوء لا يعلم بعد بره ما او يولد ان كان اول ما
 عرض له اعداد الوضوء وان كان الشيطان يريه كثيرا لا يفتت اليه شيئا
 بالطهارة وشك في الحدث وينبغي ان يغسل وجهه او سره او يده بالماء اذا نوى
 قطعا الوضوء او خشي الغسل **فصل في بيان**
الحجامة الحقيقية الحجامة هي من اي نوعين حجامة غليظة وحجامة
 خفيفة اما الحجامة الغليظة فهي العندرة وهو رجيع الالبان والبول
 او الى الكلى او الى الكبد او الى الكلى او الى الكبد او الى الكلى او الى الكبد
 وكذا سائر سباع الدواب فكلها من الحجامة جمع اجزاء هذه الاشياء يحكيها
 مجموع عليها الاشهر الخمسة فان من عجز ان يذوقه في المدا لا يشبهه وكذا
 الحجامة الغليظة اذا لم يكن مذوقا بالشيء حقيقة او حكما والفرق مسلم
 او يثقل فان نكل الحجامة خفيفة غليظة واما اذا رجع ذلك الى
 بالشيء حقيقة او حكما كالناس وكان الذابح مسلما او كونا
 يتاوم احد من طه او جلد قبل البلغة فيجوز ما قبل هذا الذي
 ذكره اختيار صاحب الهداية وطائفة من الصحابة ان الدم لا يطهر
 بالذوق قاله الاسر وغيره وقد حققنا في الشرح الاخر في ذلك

هذا الحجامة الحقيقية

الصلاة

الصلاة بطله اذا كان زائدا على الدرهم وكذا جلد فانه اذا فسخ بالشيء
 لا يظهر طه ولا جلد ولا ان يحسن العين واما لو رجع جلد في ظاهر
 الرواية فما صح انما لا يظهر عليه عانة المذبح لما تقدم انه يحسن
 العين وروى عن ابن عباس في غير ظاهر الرواية انه يظهر بالذوق
 فيجوز سجدة الانتفاء به والصلاة فيه وهو غير الصحيح لما لا
 مجموع روى وهو راجح في الحافظ والاختلاف في ختمه وهو راجح في
 البين والغسل كالحجامة في كل مكان غليظة عند المذبح وعند حوائج
 حكمة الاوراث والاختصاصون الغسل خفيفة وذكره في غنية الفقهاء
 وكذا في غير ما يولد الحار وحرارة الدجاجة والبط وكذا الاور والجارى
 في كل مكان ذكر ما ينجل الى قنن وشارح حكمة غليظة اجلها
 واما الحجامة الحقيقية فهي كبد ما ينجل لجلده وهذا عندنا ليس
 في الحجامة واما عندنا فنقول ما ينجل لجلده ظاهر وهو قول
 مالك وخر واما لا ينجل لجلده الطين والماء وهو راجع الطير وكون
 حرة جالسا في كل حرة نجاسة خفيفة الناموس ورواية الغيبة في
 جفن الهندا في غير الحجامة وروى عنها اوردى الكرى
 ان نجاسة غليظة عند نجد وعندنا هو طاهر صحيح النجاسة
 الشرس حتى في مسوطه ووجه الصغر لقائمان انه خفيفة
 عندنا مسطرة عند نجد ووجه صاحب الهداية وهو قول
 الله وهو ما روى عن كذا طاهر يعني بول ما ينجل لجلده وخر

روى عنه عليه السلام

ما لا يتوكل على غيره في حياته ثم تعقب الطلاق ولم يذكره رواية ان خمر
 ما يؤكل من طاهر عند محرم انما هو الحرام وقد ذكرناه واما بول الحرة
 في طاهر المذهب هو خمر خجلة خفيفة وروي عن محمد بن الذي يعاد
 البول ان بوله طاهر للمفوضة وعم البولي وتقدر الاحتراز عنه
 وقال الفقيه ان جعفر بن محمد الامام دون الثوب وهو موصى بالعادة
 لا يخرج الاول فلا ضرورة في حقنا خمر الثوب واما في كل واحد من البول
 سوى الدجاجة والبطة الاخر فحوا طاهر عندنا ونذكره كالحامة
 والعصفور ونحوه في الاجزاء على ما علمنا من اقتناعنا في المساجد والاسرار
 بنظير ذلك كان في الجحاشات كواها ولو وقع في الماء لا يفسد
 كونه طاهرا وكذا بول البقرة اذا وقع في الدرع لا يفسد اذا كان قليلا
 بحيث لا يظهر طبعه لعن البولي وفيه نظرية ذكرنا في الشرح وقد قال
 قاضي خان وبول البقرة والغار جسد في اظهر الروايات يفسد الماء
 والشئ ولو طحن بغير الغارة مع الحنطة ولا يظهر ارضه بغير المفوضة
 والبيضة اذا وقعت في الدجاجة في الماء او المرقعة لا تقدر ونزاعنا
 الشئ اذا وقعت في الماراطية في الماء لا تقدر لان الرطوبة التي
 عليها ليست نجسة كذا في كل واحد وكذا الانفة تكسر الرقرة وتفتح
 الغار وقد كسر وهو ما يكون في مقعدة الرصين من اجزاء اللبن
 طاهرة عندنا جنته اذا خرجت من مشاة بيضاء سواء كانت
 جارية او مائة وعندنا المايعة نجسة والمجتمعة نجسة

تظهر بالغسل اما لو خرجت من مكانة فلا خلاف في طهارتها والخلاف
 في لبن البنت على هذا اما الماء المستعمل في غسله عندنا
 في رواية الحسن بن زبادة عنه وسنذكر في كتابه حقيقة توضح روية
 عندنا صحتها ايضا عند محمد بن زبادة حرمه في حنفية ايضا
 طاهر غير مبرم يورثه ان غير مطهر وما خذ اكثر الشايع وهو الطاهر
 الرواية وحسب القدر الفتوى لا تميز بينه وبين النجس والصحاح في الخبر
 عنه فكان طاهر او لم يرو عنه منهم انهم حملوه في الاسفار سيما في الأماكن
 النجسة اما والان بعضهم اخذوا من عضو غيره وسئل فدل على عدم
 كونه مطهرا ولا مرقعة ذلك يعني كونه مستقلا محرمنا ومخرجنا خلافا
 لمرقة غيره بحيث والماء المستعمل هو كل ما زاد من حدث كما اذا قيل
 من حدثت وكوبلانية او سقوة البدن على وجه الزينة الى القبا
 اي قصد بقوله التقرب الى الله ولو كان مستقلا غير محرم
 كالوصف من الوصف فهو يبرر مستقلا باحد يدين الامر به عند
 حنفية والبيكف وقال محمد لا يصير الماء مستقلا الا بالقرية
 فلو توافدوا غسلهم ومحدث بلانية لتقليم الغيرة والبرد
 لا يصير الماء مستقلا عندنا وان كان قد ازيل الحدث لعدم نيته
 القرية فلهذا يصير مستقلا اذا زال من البدن في الغسل او في
 العضو الذي لم يبق فيه الوضوء للمفوضة التطهير عند البعض
 لا يصير مستقلا يستقر في مكان والصحيح انما زال من العضو

فان عند العبد خسران على كل حال فلو انما انما في ورولان كذا

الاعتراف بامانة صلت وكذا في حق تلاوة عليها من الله تعالى وكلب جاز
صوتها الطمينة هذا انما هو كذا كذا من الله تعالى وكلب جاز
الصوت بعد ذلك على ما هو المذهب في اننا لا يجوز ان نأمر او نمنع من

وذكر الشيخ الامام الحسبي في تفسيره في الامانة العبد بعد انما هو

وذكر الشيخ الامام الحسبي في تفسيره في الامانة العبد بعد انما هو

والان لم يبق الا ان نعلم ان كل ما في الدنيا لا يفي الا في انما هو

التشديد في انما هو حكم الحقيقة وحقيقة الحقيقة انما هو

في انما هو حكم الحقيقة وحقيقة الحقيقة انما هو

في انما هو حكم الحقيقة وحقيقة الحقيقة انما هو

في انما هو حكم الحقيقة وحقيقة الحقيقة انما هو

في انما هو حكم الحقيقة وحقيقة الحقيقة انما هو

في انما هو حكم الحقيقة وحقيقة الحقيقة انما هو

في انما هو حكم الحقيقة وحقيقة الحقيقة انما هو

في انما هو حكم الحقيقة وحقيقة الحقيقة انما هو

في انما هو حكم الحقيقة وحقيقة الحقيقة انما هو

نحوه الا ان في غير من عدم الله وهو في قوله في ما في الا

في قوله في غير من عدم الله وهو في قوله في ما في الا

في قوله في غير من عدم الله وهو في قوله في ما في الا

في قوله في غير من عدم الله وهو في قوله في ما في الا

في قوله في غير من عدم الله وهو في قوله في ما في الا

في قوله في غير من عدم الله وهو في قوله في ما في الا

في قوله في غير من عدم الله وهو في قوله في ما في الا

في قوله في غير من عدم الله وهو في قوله في ما في الا

في قوله في غير من عدم الله وهو في قوله في ما في الا

في قوله في غير من عدم الله وهو في قوله في ما في الا

في قوله في غير من عدم الله وهو في قوله في ما في الا

في قوله في غير من عدم الله وهو في قوله في ما في الا

في قوله في غير من عدم الله وهو في قوله في ما في الا

في قوله في غير من عدم الله وهو في قوله في ما في الا

في قوله في غير من عدم الله وهو في قوله في ما في الا

طالع النجم

توقيع ما

٥٢٥

عقصر و اکڑا ان کا تہ

1920

او غوبه ملوكه الان وقتي روزه البصر ظاهر بلا شك وان فرض ان
 الشك ظاهر في سورة وقوله هذا لا يحل ولا بد ان المشهور انما هو ان المروي
 عنه معتقد ان المشهور في رواية الطحاوي ان الامام بن عباس
 لما ذكره القدر في ذكر ان قوله ظاهر والمروي المشهور في بعض
 الروايات انه في نسخة وقوله في نسخة اخرى انه جعله في
 مشوب والبعيد ان يكون في نسخة اخرى في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى انما ظاهره ان الامام بن عباس في نسخة اخرى
 من نسخة اخرى في نسخة اخرى في نسخة اخرى في نسخة اخرى
 وهو الصحيح انما في نسخة اخرى في نسخة اخرى في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى انما صاحب المشوب او البعد في نسخة اخرى
 لا يمنع جواز الصلوة وان فرض في نسخة اخرى في نسخة اخرى
 انما ظاهره انما في نسخة اخرى في نسخة اخرى في نسخة اخرى
 وشبهه ذلك ان يدعي الزيادة في نسخة اخرى في نسخة اخرى
 غير خفي والامام بن عباس في نسخة اخرى في نسخة اخرى
 عما اخبره الطحاوي وهو ان صاحب المشوب او البعد في نسخة اخرى
 من نسخة اخرى في نسخة اخرى في نسخة اخرى في نسخة اخرى
 انما في نسخة اخرى في نسخة اخرى في نسخة اخرى في نسخة اخرى
 ان الشك في ظهوره لا يوجب في نسخة اخرى في نسخة اخرى
 صاحب المشوب او البعد في نسخة اخرى في نسخة اخرى في نسخة اخرى

ولكن ينبغي ان ننبه وان كانت هي لو كانت النجاسة اقل من ذلك
 على ما تقدم في الاول فحق لنا الشك او البعد او احاط به النجاسة العظيمة
 اقل من ذلك والدم وان لم يمتد الى احاط به من غير ان يكون في تلك النجاسة
 التي هي النجاسة التي احاطت بها ولا يصير الخبيث اكثر من ذلك والدم منعت
 تلك النجاسة من ان الصلوة بالاجماع وقد روي عن ابي عبد الله عليه السلام
 من قطرة دم احاطت له زيادة وزنه في اقل من اداء اب الشربة ودقائق
 تلك النجاسة في الدم المقدس به هو الدم العتيق الشربة غير ان
 الشربة في موضع وهو من الغف الى موضع الغف وهو داخل احوال
 الاحاطة وحال التقية الوجع في الغف الى بعد بالوزن الى بالدم والوزن
 وهو ما يقع وزنه مثلاً في النجاسة المتنجسة ذات الجرم والى كالعذرة
 والى النجاسة في موضع ما يقدر بالبط والوضوء المذكور في النجاسة المرفقة
 التي لا جرم لها كالماء البوار والدم المالح ونحو ما ذكره في النجاسة
 وزن ذات النجاسة في الرقيق محلها وان احاط به اي الشوب وهي
 محسوس اقل من مقدار الدم وقت الاحاطة في انبساط بعد ذلك
 حتى صار اكثر من ذلك والدم في اضعافهم يعني وقت الاحاطة فلا يمتد
 الصلوة والى ان بعد ذلك وقال بعضهم في غير وقت الصلوة في موضع

[illegible]

۱۹۹۹

من قوله ثم صلب اليه اذ اراد ان يحيا مرة اخرى الى ابد لم يصبر
فما كان الجسد في موضع الا الى في رواية اخرى ثم ان صلب اليه اذ اراد ان
يحيى بعد ثوب الانساب فهو حسن والاصح وان لم يصبر اجترأ له لغزوة ستر
العودة والذات في الحق شرط العبر عنه في اللباس ايضا وقد تقدم انه ظاهرا
الذهب في الكل في الحق ايضا ولا صاحب البول ثوبه فمعه مرة
واحدة في ظهر جارية وعصره يظهر وهذا قيل ان اللباس ايضا في ظاهره اذ
وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية وقال الحسن ايضا في ثوب ثمرات
الصبر في كل مرة اجماع في غير ظاهر الرواية ايضا ان ثوبا الى الثياب
غير الزينة ثمرات ويصبر في المرة الثالثة فقط فان الثوب يظهر
وقد تقدم ان ذلك غير رواية الاصل ثم في كل موضع شرط العصر
شيء ينبغي ان يحجب ان ياتي في العصر غير ثوب الثوب كما لو حضر بعد ذلك
لا يلبس منه الا ولا يلبس ولكن يصبر في كل شخص في ثوبه وطاقته حتى
لو حضر صاحب ثوبه صار يلبس في العصر وهو لا يلبس ولو حضر من حجب
الوقت منه تغير فانه يلبس بالثوب الاصحاح دون الشخص الا في كل
مكلف بغير ثوبه ثم ذكر من ثوبه علم بلباسه ان ثوبه من غير عصر
انصر العصر ان تذكره فقال في قوله لا يلبس حتى يلبس ثوبه ثم
اسان انما في ابي الحنفية انما ذكر بالباس في كل وقت في ثوبه في باطنه وفي
سخر الثوبه وغيره حتى في وقتها وبس ثوبه في ذلك بالبدن
على الخلف على ما هو في الرواية انه لم يلبس بالباس في ثوبه

১৮৮৩ খ্রিঃ ১১ মার্চ

٦٤

45

[illegible]

سنة الدورة والبركة

مجلس

[illegible]

ان واقعة في الفلانة ومما بين النجم في شجرة الكهنة وهو هذا الرجل
 وركبته مقلوبان والى مقلوب حازت العضلة لان الركبتين لا يجلسان
 قد رجع الى الركبتين وكنه كعب المزة يبعث في الارض عضد مستقر
 في الكنت قد خرب ما في امرت صلت ورجع في مقلوب تغير ملاها
 عند الاحنية وهي ان كان المقلوب في ساق او قدمه ذلك في الرجل
 لا تغير انما لان التغير في خلاف الكثير والرجل كثير في مقلوب في الكنت
 الاطعام بخلاف ما دونه وقال ابو يوسف الكنت في ما دون النصف
 لان جاذبة العضلة قد في الكنت في النصف رايان في النصف رايان
 ما في لانه ليس بغير في رايان يمين لانه ليس بغير في النصف في النصف
 المرأة المزة والبطن والظهر المرأة مقلوب في النصف في المرأة والرجل
 في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 واما في العدة العقلية في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 ما في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 الكنت في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 حلقه في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 العضلة في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 هذا في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 المرأة في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف

بنحو
 اليمين

الشا

الذي في الصدر فلا يمتد الا الى رايان في النصف في النصف في النصف في النصف
 في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 ما في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 العضلة في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 واما في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 ما في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 الكنت في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 حلقه في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 العضلة في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 هذا في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
 المرأة في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف

في النصف

في النصف

في النصف

في النصف

التي هي اليها فداق لذة في العادة
ولها ما قد فرجهتم

نہج

برقیہ

[illegible]

مخاطبة رفيع القدر

1870

بالسنة ثم انما الامر وحسن الخفية لا جعفر المفضل والانه قال اذا اوركب
الامر في الخفية شيئا بالاعتقاد وان اوركب السورة شيئا عند الله
بوكف لا صدق ذكر في الخفية وهو بعد في الخفية كما هو الامر كما في الخفية
والعبد في قديمها ساء فاما ان الغالب ان العبد من الامر يقع فيها اذا كان
المعتمد حال العبد اعني الامر بحيث لا يسبح صوته فخره فخره
كما اختلفت وجوب الانصاف على العبد حال الخطية قال بعضهم في قوله
والله لم يعبد الا الله في قوله لا اله الا الله فلهذا شيئا ان يكون في قوله وان اوركب
الامر في الخفية فانه يتوهم ان الشان بالاعتقاد ان كان العبد في الخفية فانه
في قوله ان اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا
والمثلث وهو ان يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله
لو ان اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا
او ان يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا
من قوله اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا
السبحه من قديمها لا ان لا يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله
من قوله ان اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا
لان لا يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا
فذلك امره كما لم يركب الامر في قوله ان اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله
وكم اذا جئت الى الصلوة فغن سجدوا فاسجدوا ولا تقعدوا شيئا
وكم اذا ركعت فعد اوركب الصلوة في الخفية فافان سجدوا فاسجدوا

من حاله في الامام راكي صار مدركا الى تلك المدة فذلك السبح او السبح
الى السبحه لانه ركنه قدر السبحه وهذا هو الامر لانه السبحه لانه ركنه
في قوله ان اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا
الركن وان اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا
السبحه من قديمها لا ان لا يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله
من قوله ان اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا
لان لا يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا
فذلك امره كما لم يركب الامر في قوله ان اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله
وكم اذا جئت الى الصلوة فغن سجدوا فاسجدوا ولا تقعدوا شيئا
وكم اذا ركعت فعد اوركب الصلوة في الخفية فافان سجدوا فاسجدوا

زيادة في قوله ان اوركب الامر في شيئا ان يكون في قوله ان اوركب الامر في شيئا

كما

لا يثبتها ولا يلزمه إعادة الاثر في مثل هذه الحالة فمما حقيقه ان كان
 هذا السراج قد تقدم السبق لثبوت مقدم الوفاء عشر ثبوت
 يلزمه إعادة الاثر لان سراج قد حذر وبتنبيه على ان يكون زعمه الوفاء على ثبوت
 مع الاثر ثم وجهه او ترديدها او اكثر محل تخصيصها قبل الاثر او بوترجمتها
 او كثر في غير ذلك قال خلف من سراج ما قال بهم بوترجمتها ثم يخصصها
 محل السراج قال بعضهم بعد السراج عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 وكذا لا يلزم ادب واما الكسرة في انما السراج عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 مقدار ثبوت وجهه الى كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 والمكرر او الاستقراء هو غير وجهه انما عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 او صحت فله من ذلك او هذا الاستقراء مستمرا في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 بطرفه بعد كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 اربع عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 بما لا يلزمه وقال الكسرة لا يستحب ذلك في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 بعد ذلك في الوفاء عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 بعد كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 ما لا يلزمه في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 وهو لم يقبل لان سراج عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 عليه بالعلم في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 وانما كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك

عشر

عشر

عشر

وقد بعضه في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 قول المصنف لا يلزم لان كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 الكمال لا يحصل في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 محل كونها في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 على سبيلها في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 سبيلها في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 المشكوك في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 سبيلها في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 اخرى الى كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 من النقل الى كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 الى كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 بعضه في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 كونه في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 من الاحتياط في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 وهو في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 او لا يلزمه في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 ستة اقل من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 الا ان كان عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 والاشارة الى كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك
 فله من ذلك في كل واحد من عشر ذكره ثم بوترجمتها في غير ذلك

وي

ل

ع

[illegible]

الحمد لله

12✓

النفس التي لها السمع والشم والذوق والشم في الشئ وانما حاسة البصر
 بالكلام بشرط ان يكون سمعاً فانفسه التي نفس الشئ ان لم يكن في الكلام
 المتكلم حروف في ذلك الكلام او بشرط ان يكون المتكلم معاً وفي ان لم
 يسمع الكلام بشرط وجود واحد من الالفاظ المتكلم او السمع حتى لو لم يحصل السمع
 والسمع لا يسمع ان وجد له معنى دون الالفاظ فبشرطه فقد ذكر في الحاشية
 ان من سمع حرف لا يسمع الكلام معاً لان الالفاظ هي التي تسمع الكلام
 كلام الالفاظ بين الالفاظ والسمع لا يجد على علم حاشية في الشرح وان سمع
 المتكلم صلاته فكل واحد من الالفاظ بعد صلاته كذا في حاشية الف وفي الحاشية
 في الكلام عدم الف في تقديم في الالفاظ الوضوح وان الالفاظ في صلاته
 ان قال او بقصر العزة مئة حصة او سادة بان قال او بقصر العزة مئة حصة
 الواد وبقصر العزة دسكان الواد او قال او بقصر العزة اذ لم يكن فيها ارتفاع
 بل كانه ابي حصل منه صوت سمع الالفاظ ذلك الالفاظ او ان واد او ان
 في الكلام ان لم يكن في الالفاظ او ان في ذلك ما هو في الالفاظ واد
 لم يخطئ الى لم يسمع صلاته لان بشارته الالفاظ بشارته العزة والالفاظ في ذلك
 في حاشية حصل في ذلك او مصيبة الصابنة في اهل او ما لم يخطئها لان بشارته
 الشكابة فكانت قال في واد او صابنة مصيبة هو كلام الالفاظ في حاشية
 او من علم ان الالفاظ لم يسمع الالفاظ في الالفاظ لان في الالفاظ
 الالفاظ في الالفاظ او الالفاظ في الالفاظ او الالفاظ في الالفاظ
 حاشية في الالفاظ او الالفاظ في الالفاظ او الالفاظ في الالفاظ

فیروز آباد

ولا صلوة الا ان كان من غير ان كان لا يصلح صلاة لا ضمان
 ان يجرى من غير ان كان من غير ان كان لا يصلح صلاة لا ضمان
 لا تمنع من الصلاة وان اشغل الامم الا ان كان في غير الصلاة
 فقد قيل في صلاة النفل وان اجدا لا يتم بقوله في صلاة الكحل لا ضمان
 على جهة دعائه المنع على عدم الفوت مطلقا وهو الصحيح قال في الكافي في الصلاة
 الا ان لا يصلح الصلاة ان لا يلزمهم اليه بل يجرى لو اداها او اداها
 يستعمل الاية اخرى في الصلاة والمداو بان بعد قراءة ما قبله من الصلاة
 وقال بعضهم بعد الاية المستوحى بها كالمداو بان النفل في صلاة الهداية
 والاولى ان يرا بعد قراءة قدر الواجب ان تقع غير المصباح المصباح واخذت في
 في صلاة النفل هو على كثير وان اكل للصلاة او شرع بعامه او بنسبها
 ان في صلاة النفل لا تمنع من الصلاة ولا بعد ربان لان جهته مذكرة خلاف
 الصوم والا في غير الصلاة والعقل ان لم يكن بين الصلاة وبين الصلاة
 لم يكن في صلاة النفل ما ان كان في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 الا ان كان في الصلاة في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 فليكن ان كان في الصلاة في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 واحدة وما كان في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 بالبدن والاعني ان هذا هو ما هو في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 لا يمنع من الصلاة على البدن التي هي في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 عليه في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة

لم يكن

المصباح

المصباح في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 المصباح في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 صلاة الكحل او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 الا في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 لا في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 صلواتها لا في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 وفي صلاة النفل او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 فوضعه على الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 الدين فلا تمنع صلواتها هذا ان من منعه او منعه في صلاة النفل
 في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 ان يرا في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 واحدة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 اما في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 حدة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 اذا تمت الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة
 الا في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة او في الصلاة

في صلاة النفل
 وان كانت الصلاة
 في صلاة النفل

فما في

أشبه

ثم ان الذي لا يابس المصداق يجب ان يكون المصداق تقدم
او دخل تحت المصداق احد في غير المصداق فمقد صلاته لانه غير
المصداق يعني ان يملك رتبة ثم تقدم بترابه ولو قال في الصلاة اللهم اكرمني
او قال اللهم اني اعلى او قال اللهم اصالح امرى او قال اللهم ارزقني
الغنية او قال اللهم اغفر لي ذنوبك فلهذا يكون المصداق لا يفسد الصلاة
في جميع ذلك كذا لو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
الاصل ان لا يفسد الصلاة في جميع ذلك كذا لو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
ارزقني من قوتك لا يفسد الصلاة في جميع ذلك كذا لو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
والجواب ان ما يفسد الصلاة في جميع ذلك كذا لو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
صاحب الحق لا يفسد الصلاة في جميع ذلك كذا لو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
في احد على اخر فيه الاصل التقدم ولو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
المشايخ والاصحاب عدم الف ولو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
تقدم افعالهم وجوده في انهم ولا في افعالهم ولو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
من الخلق ولو قال اللهم ارزقني من قوتك او اللهم ارزقني من قوتك
فان قلت لا يطلب من الخلق ولو قال اللهم ارزقني من قوتك او اللهم
كبر ما اوزع وخرجه او قال اللهم ارزقني من قوتك او اللهم
استحاده عليه من الخلق ولو قال اللهم ارزقني من قوتك او اللهم
وهم لا يفسد ان يفسد من قوتهم اي غير قوتهم فافهم لا يفسد
صلاة بالاجزاء وان يفسد من قوتهم اي غير قوتهم فافهم لا يفسد

من قوله

في المصداق انما يكون وهو من غير المصداق انما يكون
بوجه واحد مشايخ الصوفى ان المصداق لا يكون في غير المصداق
والجواب ان الذي لا يابس المصداق يجب ان يكون المصداق تقدم
او دخل تحت المصداق احد في غير المصداق فمقد صلاته لانه غير
المصداق يعني ان يملك رتبة ثم تقدم بترابه ولو قال في الصلاة اللهم اكرمني
او قال اللهم اني اعلى او قال اللهم اصالح امرى او قال اللهم ارزقني
الغنية او قال اللهم اغفر لي ذنوبك فلهذا يكون المصداق لا يفسد الصلاة
في جميع ذلك كذا لو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
الاصل ان لا يفسد الصلاة في جميع ذلك كذا لو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
ارزقني من قوتك لا يفسد الصلاة في جميع ذلك كذا لو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
والجواب ان ما يفسد الصلاة في جميع ذلك كذا لو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
صاحب الحق لا يفسد الصلاة في جميع ذلك كذا لو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
في احد على اخر فيه الاصل التقدم ولو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
المشايخ والاصحاب عدم الف ولو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
تقدم افعالهم وجوده في انهم ولا في افعالهم ولو قال اللهم اغفر لي ذنوبك او اللهم
من الخلق ولو قال اللهم ارزقني من قوتك او اللهم ارزقني من قوتك
فان قلت لا يطلب من الخلق ولو قال اللهم ارزقني من قوتك او اللهم
كبر ما اوزع وخرجه او قال اللهم ارزقني من قوتك او اللهم
استحاده عليه من الخلق ولو قال اللهم ارزقني من قوتك او اللهم
وهم لا يفسد ان يفسد من قوتهم اي غير قوتهم فافهم لا يفسد
صلاة بالاجزاء وان يفسد من قوتهم اي غير قوتهم فافهم لا يفسد

انما اذا لم يفسد
كل مرة

نات
الحداثة

التاريخ

۱۱

قول

الحقیر

مالا وعيال ضرورية

۱- چکڑا سم

[illegible]

سنة ١٢٠٠
لأبى القاسم
والشيخ محمد الكاظم
المطهر
راغبنا اوتونا بالية
وان كانا اوسعنا

الآية كذا بطل ما يطلى الصلوة ثم التكملة والركعة والركعة قبل الركعة
 محمد وهو الأصح خلافه لا يوجب وفيه سمي أن يحصره واقتضاه قبل أن يسجد
 المصلي للركعة الثانية كذا في قوله إذا كان الركعة تسعة تسعة تسعة تسعة
 أن أدرك معه الركعة والخلاف بدعي في سجدة الركعة الصلوة كما لا يفتي به وكل
 سجدة وجبت الصلوة ولم يوجب فيها إلا تسعة سجدة إذا كان في الصلوة
 فركعة أو ثمانية أو لم يوجب فيه الصلوة تسعة تسعة إذا لم يكن بعد الركعة
 آية وفيها إذا قرأ على خلاف ذلك وان قرأ أكثر من ثلث آيات فلا بد
 ثم السجدة والصلوة أو لا تسجد بالركعة ولا يسجد بالصلوة وتثبت
 بالآية ثبت علمه في سجدة أو لم يقرأها إذا اضطر بها إلى ما لا تثبت بالركعة
 بلزم سجدة ولم يقرأها إذا اضطر عند الركعة خلافها لأنها ولا تثبت علمه في سجدة
 أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة
 لم يقرأها أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة
 صلاة آية في سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع الركعات أو بعد
 بعضها فتثبت الركعة أو لا تثبت الركعة أو تثبت الركعة أو تثبت الركعة أو تثبت الركعة
 أو لا تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة
 تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة
 والآية والركعة أو لا تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة
 طائفة بالركعة أو لا تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة
 هذا في الصلاة وصحة الركعة أو لا تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة أو لا تثبت الركعة

وَأَنَّ أَقْسَىٰ إِلَهُ مَا كُنَّا

في السورة لا يقطع المقتضى لصحة صلاة في خلافها لا يفسد وتكليفه كواجب
 والتسليم فيها والتسليم وقراءة الشهادتين والركعة التي تليها **فصل**
في وقت الصلاة **باب** **في وقت الصلاة** **فصل** **في وقت الصلاة**
 في الصلاة فذكرها علم صلاة الوقت لان الترتيب بين الفاتحة والوقت
 وبين الركعة في وقتها خلافا لغيره الا ان يكون في وقتها وبين الركعة
 التي تليها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 واما في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 وهو ذلك لانها في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 واليوم الذي هو في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 مودة فذكرها في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 قبلها واذ اقصى في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 صلاة فذكرها في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 الفاتحة والركعة في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 الصلاة كالركعة في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 الترتيب بين الركعة في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 بل كان في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 ولو كان في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 ثم قد علم ذلك فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 ان كان في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 لا غلبه

في وقتها

لا غلبه على غيرها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 لم يذكرها الا في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 الفاتحة في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 المستحق في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 الصلاة في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 ولو لم يكن في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 الظهر في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 اياها في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 لفاتحة في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 علم اول الوقت في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 الصلاة والكثرة في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 وعند ذلك في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 واحدة في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 صلاة في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 اخرى في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 وجوه في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 غير البعض في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها
 لما لم يكن في وقتها فذكرها في وقتها لانها في وقتها فذكرها في وقتها

وقال ابن

في وقتها

منقوله

ان نصیر

۱۰۰

الم

16

14

...

...

10

...

69

2

1

1909

تفسیری از نمازها و ایضاً الاطاعات و احکام و ایضاً
فیما التزم فیما فی الظاهر و معتد امداد و مدد المسح غلظت ایم و سعة طو و جوب
المنفعة و التعمید و الاضطرار و غیره و کما فی قوله لا یزال یزید فی الصلوة فافهم
و کما فی قوله لا یزال یزید فی الصلوة فافهم و کما فی قوله لا یزال یزید فی الصلوة فافهم

المشرف

[illegible]

السفر

القناتون



كونه الموقر من طاعته ونحوه وانما في النسخ والحوادث ونحوها فلهذا لا ينبغي
ان يكتفى بالاشارة الى ما لا يجب عليه الا انهم لم يوافقوا على ما اشتهر من فرض
الوقت كما ينبغي ان يكون وانما في طاعته فلهذا لا ينبغي ان يكتفى بالاشارة
فلهذا لا ينبغي ان يكتفى بالاشارة في نفسه بل في طاعته وانما في طاعته
المراد ان الامور التي لا يغيرها فاحسن في نفسه الاحكام ونحوها
والمراد ان القدرة على اقامة الحق في وجهه لا يغيرها ولا يثبت كقولهم
المذكور في اسكركم ورسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ايضا الا ان صاحب الحق
تركه بناء على ان الغالبين لا يغيره القاصي شانه القدرة على تنفيذ
الاحكام و اقامة الحق ودون يكون الا في بلد له رسا يمتدح واسواق
وسلكه الى مجلسه بشرط يجوز في قتله اعلم وهو ما اتصل به
معدا له حاله من ركض الخيل وجمع العساكر والمناضلة ووض
الوقت و صفة المنارة ونحو ذلك ونحو اقامتها بمنتهى في الموسم
اذا كان هناك الخليفة او امير المؤمنين فلهذا لا يجوز ان يكون
الامير الموسم اي امير الخراج والتمثيل بالملك له اتفاق لا يجوز
ولا يصح بها العبد اتفاقا بينا لا يتفقان في ما هو الحق وانما يجوز
اقامة الحق في موضع واحد لا اكثر في قضاها الرواية من
الحنيفة ومنه كقولهم انما يجوز في مواضع منفردة قبل او
الاصح وعند ابي يوسف يجوز في موضعين لا غير ومنه لا يجوز
للموشرين الان يكون بينهما شهر فاصلا على القول بعدم جواز

التقدم لونه في المنة لمن سبق فيكون المنة او العيب بالافضل
فان صلوا معا او وقع الاشياء فدرت صلوا على كل واحد من المنة
الاختلاف في المنة فالوقت في كل موضع وقع في المنة في جوار المنة
ينبغي ان يصل اربع ركعات بنية ام ظهر او ركعت وقتة وتم سقط
منه بعد حتى ان صحت المنة وكان عليه ظهر سقط عنه والا فلهذا لا
ان يصل بعد المنة ستمائة اربع بنية المنة ثم ركعتين سنة
الوقت فان صحت المنة يكون قد ادى ستمائة ركعة وطهرها والا فقد
صلى الظهر بنية وينبغي ان يقرأ سورة مع الفاتحة في الرابع
التي بنية ام ظهر لان كل ركعة فيها فان وقع في ضا فالسورة
لا تقرأ وان وقع في صلاة فقرة السورة واجبة ومن اوقى اطراف
المر ليس بينه وبين المنة فربما بل الابنية متصلة فعليه المنة وان
بينه وبين المنة فمن المنة والمراعي فلا جمعة عليه وان كانا يسمع
النذر عند محمد ان يسمع النداء فعليه المنة وان دخل القرية في المنة
يوم المنة فان نزل في المنة في وقتها فلهذا لا يجوز قبل دخول
الامة فان نواه بعد دخول وقتها فلهذا لا يجوز قبل دخول
لا تقرأ وهو من رقا في المنة فيكون الامام فيها فلهذا لا
او من اوله السيد سلطان وهو فلهذا لا يجوز ناهية فعليه المنة
جازوا من قبل الذي لا مشور له اذا كانت سيرة في الرعية
سيرة الامراء يجوز له اقامتها وليس للقاضي ان يعطيهم

ولي

كان

مهم

ن

من في الجنة ومن في النار فمن طاعة الله الى الله فبقاؤهم الى الله فبقاؤهم الى الله فبقاؤهم الى الله
 السادس الاذن القائم حتى لو ان السلطان ونحوه اغلق باب فصره
 وصار فيه كجمل لا يجوز جمعة وان فتحه وان الناس بالدخول جازته سواء
 فمما اوله ويشيخ التكليف في الجمعة والصلوة والخطبة والسواك واللبس
 احسن الثياب ويحجب السفوف وترك المشغال بالاذان الاول وهو الذي
 على اشارة بعد دخول الوقت وقبل الذي بين يدي المنيب والاول صح
 واذا صعد الامام المنبر يجب على الناس ترك الصلوة والسفوف وترك المشغال
 عند ابي حنيفة وفي لا يباح الكلام حتى ينصرف في الخطبة ويكبر ولا يخطب
 قراءة القرآن ورد السلام وتتميم العاقبة وكذا الاكل والشرب
 وكل عمل واذا قرأ الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي المابة
 فبعد الى حنيفة ومحمد انه ينقص وعلى ابي يوسف انه يصح سراً
 وبما احدث بعض ائمة شيخ والاكثر على انه ينقص وفي الجمعة
 لو سكنت فهو افضل ومن الى حنيفة اذا عطس بحمد الله في لغة
 ولا يجهر وهو الصحيح وكذا لو شتم ورد السلام في لغة جاز
 وكذا لو شتم ربه او عبده او بيده عند رتبة التكبير لم يكلم
 بلسانه الصحيح انه لا يكبر وقال بعضهم يجب الانصات الى التكبير
 في مدح الخطبة فلا يجيب والذا ذهب بعض بعضهم الى ان
 البهجة في زماننا افضل كبدل ما يسمع مدح الخطبة لكن
 الصحيح ان القرب افضل والبعد خيب عليه الاذنة

في المنيب وقبل يوم القعدة ونحوها فمن يابوسق انه كان يخطب في
 ويصلح بالعلم واذا جلس الامام على المنبر اذن الموقر بين يديه الاذان
 الثاني ويجب للقوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة لكن الرسم الا
 انهم يستقبلون القبلة المخرج في نسوية الصفوف لكثرة الزحام
 كذا في شرح الهداية للفسروجي واذا فرغ من الخطبة اقاموا وتكلم بهم
 ركعتين على احوالهم وفي غير وجهها فيها فذكر ما يقرب في الظاهر
 مسأله متفرقة ومن ادرك الامام فيها صلى معه ما ادرك ومنى عليه
 الجمعة ولو ادرك في التشهد او في سجود السهو وقال محمدان ادركه
 معه ركعتين الثانية بنى عليها الجمعة ان ادركه فيما بعده ترك بنى عليها
 الظاهر واذا صعد الخطيب على المنبر لا يسلم على القوم حتى يقرأ فاتحة
 الحمد وكل يد فتح بالسيف بخطب فيها بالسيف كلمة والحمد
 اهلها طوعا وكعدية بخطب فيها بالسيف وفي الساجد الجهر
 في الخطبة الثانية دون الجهر في الاولى ويكبر بمشداً كرامته وفي
 السلاطين بما ليس فيهم لان فيه خلط العبادة بالمعصية وهي كذب
 البهجة ومن صلى الظهيرة ثم قبل صلاة الامام الجمعة ولا يذره حتى ظهره
 خلاف لفرق الثلاثة لكنه يكون حاصلاً بترك الجمعة ثم ان بدالان بصلوة الجمعة
 بعد ذلك فتوجه اليه قبل الفرائض منها بطلت ظهره بمجود السقي
 سواء ادركته الا حجة انه يجب عليه عادة الظهيرة اذ لم يترك
 الجمعة او بداله ان يرجح فخرج وقال ابو يوسف ومحمد لا يطل

مسائل متفرقة

ظهر جهلهم من غير في الجملة وفي رواية علم يتم الجملة ولو كان من غير النظر
 معذرة وانما معاذرة وخجوه في اليقظة لا يتقبل فلهذا بالسي اتفقا
 والعصبي من المذهب عدم الفرق بين المخذور وغيره ولو كان في الجرح
 فسمع الخطيئة ثم قام فصلى الظهر طار فطره ولاسه يتقضى والذي
 ينبغي ان لا ينسب في الجمعة يتقضى ويكره للمعذور ان المجوسين
 اداء الظهر بغير صلاة في غير يوم الجمعة لو كان قبل الفراغ من الجمعة
 او بعده ويستحب للمريض ان لا يصلي الظهر قبل الفراغ الا ان كان من الجمعة
 لم جاء البعد في كل ساعة الا ان كان لا يصلي الا من خطب ولو صلا
 غيره جاز وان تذكر في الجمعة وهو صاحب ترتيب يقطعها ويصلي
 النجس كان في الوقت ستة فان فاتت الجمعة صلى الظهر فكل محذور

ما لم يؤخذ الامام في الخطيئة بغيره
 اذا اخذ فعليه هذا جواز الخطيئة

ان خاف فوت الجمعة لا يقطعها ومن حفر والمسجد يمان ان
 يتخطى يوذى الناس لا يتخطى وان كان لا يوذى احدا
 بان لا يركبوا ثوبا ولا جسد الا يجلس بان يتخطى ويدنو من الامام
 وذكر الفقهاء ابو جعفر عن اصحابنا لا يجلس بالخطيئة مشروط بشرطين
 احدهما ان لا يوذى احدا والثاني ان لا يكون الامام في خطيئة جاز
 المتخطى في الخطيئة لكن ينبغي ان يقيد هذا بما اذا وجد مكانا اذا لم يجد
 وفي القدام مكان خال فلهذا ان سجد يتخطى اليه للصلاة ويكره تطويل
 الخطيئة بان يذبح نذرية الخطيئة على سورة من طول الفصل لا يستحب

سنة ايام

في ايام التفت . ويكره لهم بعد الفداء الى يوم الجمعة قبل ان يصليوا ولا يركبوا
 قبل الفداء الى يوم الجمعة **فصل في صلاة الجمعة** صلاة الجمعة واجبة على كل
 عليه الجمعة على كل من كان في مكة او في غيرها من البلاد التي فيها الجمعة وجوبها
 واداء الا لا الخطيئة فانها ليست بشرطها بل وجوبها بعد ما وجبت يوم
 انظر ان باطل ثبوت قبل الصلاة والاولى ان ياتي من ان يترك الصلاة قبلها
 يوم الجمعة يؤخذ الاكل ما بعد الصلاة وقبل هذا الحق في غير الا في حق
 غيره والاداء واجبة لا يكره الاكل قبل الصلاة هذا ولا يكره الاداء
 صدقة الظهر قبل الصلاة في التوبة والوجه الى الصلاة مشقة قد لا يكره
 الركوب وكذا في الجمعة ويستحب التكبير ثم اذ طريق المصلي يوم الا في اتفقا
 ويوم الظهر للغير عند المخرج وعند طائفة من الرواية عنه في الخطيئة
 اما الصلاة فتنته من الطهرى ثم قبل يخطى التكبير بوصول المصلي وقيل
 لا يقطع عالم بفتح الصلاة ويكره للتكبير قبل حلولة العيد وقد تقدم
 فاذا دخل وقت الصلاة بارفع السجدة في وقت الصلاة يصلي
 الامام بالنسوس كعتين بلا اذان ولا اقامة يكبر تكبيرة الامام ثم يضع
 يده تحت سترته ويشئ ثم يكبر تكبيرة ثم يفصل بين كل تكبيرين بكسرة
 قدر ثلث سجدة ورفع يده عند كل تكبيرة منهن ويكره سجدة اثنان
 ثم يصلي بقية السجدة ويصلي في الثانية والثالثة في سورة ثم يكبر ويكره
 فاذا قام الا ان كان في نية يتدلى بانها امة ثم يكبر بعد ثلث تكبيرات
 ثم يجلس تكبيرة في الاولى ثم يكبر ويكره فانه اذا يدرك ركعة ثلث خذنا

في بيانكم

الاصح

اولى اقسام الصلاة الالهية هي: صلاة الفجر
 وصلاة الظهر وصلاة العصر وصلاة المغرب
 وصلاة العشاء. وهذه هي الصلوات الخمس التي
 هي واجبة على كل مسلم. وقد ورد في الحديث
 ان من صلى هذه الصلوات الخمس في يوم
 واحد لم يضره شيء من ذنوبه. وقد ورد
 ايضا في الحديث ان من صلى هذه الصلوات
 الخمس في يوم واحد لم يضره شيء من
 ذنوبه. وقد ورد ايضا في الحديث ان من
 صلى هذه الصلوات الخمس في يوم واحد
 لم يضره شيء من ذنوبه. وقد ورد ايضا
 في الحديث ان من صلى هذه الصلوات الخمس
 في يوم واحد لم يضره شيء من ذنوبه.

الى حنيفة

نظام

يعني

يعني ان يصليها بالجملة ولو نذر ان يصليها
 بغير جملة فانه منتهى بان الله عز وجل قال
 في سورة البقرة: "والمسلمون". وقد ورد في
 الحديث ان من صلى هذه الصلوات الخمس
 في يوم واحد لم يضره شيء من ذنوبه.
 وقد ورد ايضا في الحديث ان من صلى هذه
 الصلوات الخمس في يوم واحد لم يضره شيء
 من ذنوبه. وقد ورد ايضا في الحديث ان
 من صلى هذه الصلوات الخمس في يوم واحد
 لم يضره شيء من ذنوبه. وقد ورد ايضا
 في الحديث ان من صلى هذه الصلوات الخمس
 في يوم واحد لم يضره شيء من ذنوبه.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل يوم
من خلقه آية من آياته

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل يوم
من خلقه آية من آياته



قال شمس الدين محمد بن تاج الدين
في تاريخه في تاريخه في تاريخه
في تاريخه في تاريخه في تاريخه
في تاريخه في تاريخه في تاريخه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل يوم
من خلقه آية من آياته

واما هكنا الصلوة واضطر عليها لانت رزقي في رزقي
والعاقبة للفقوم ونش الله تعالى العافية من اوليها
ولاخواتها واجبا ثبات جميع المسلمين انه خير مسئول
والكرم ما مولد له الى اولادهم
وكلهم اوطانهم اسم اهل بيته هذا
وعلم كل حال صديق الله عليه السلام
عليه السلام في كل حال
وغيره في كل حال
١٩٥

منقلا من اليوم الحادي والاربعون من شهر ربيع الاول
شهر ربيع الاول يوم احد سنة اثنى وخمسين والاربع
الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه
الذين هم عن كتاب الله خير اهلهم صلى الله عليه بعد الضعيف
الضعيف المذنب في ربه العلم الكثير السيد بن السيد
بن السيد خدي علم الله المصطفى في الدنيا والآخرته
في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال

